للخليلي (ت٤٤٦هـ) و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت٧٤٢هـ) و«**تذكرة الحفاظ**» للذهبي (ت٧٤٨هـ)...، ومن الخطإ الرجوع للمصادر المتأخرة، كـ«**الأعلام**» للزركلي (ت١٣٦٨هـ)، أو «**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، إلّا إذا كان هذا العَلَمُ متأخّراً، ولم يُذكر إلّا في هذين الكتابين، فعندها يصبح هذان الكتابان مصدرين خاصةً لهذا العَلَم فقط وأمثاله من المتأخرين.

٥ - وإذا أراد الباحث القيام بدراسة لآراء الإمام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) في علم أصول الفقه، فإن مؤلّفاته في علم الأصول هي: «**التحرير**» و«**المنخول**» و«**المسْتَصْفَى**» و«**شِفاءُ الغليل**» فمجموع هذه المؤلفاتُ تُعتبر مصادر أساسية في هذا البحث، أما الأعمال العلمية الأخرى التي قامت على دراسة هذه المؤلّفات، من بحوث، وشروح، وحواشي، ومختصرات، فإنها تعتبر مراجع.

هل يصح النقل من المراجع:

إنّ المراجعَ تُفيدُ الباحث كثيراً؛ لأنها تقدّم له جميع ما يتعلق بالمعلومة التي يريدها بإحاطة وشمولية، ذلك أن الزمنَ عاملٌ مهمّ في الدراسات والأبحاث، وكلّما تقدّم الزمن وظهرت دراسات جديدة كانت هذه الدراسات موسّعة وشاملة لجميع ما يحيط بالموضوع الواحد، وهذا ما لا يتوفّر في المصادر الأصلية القديمة، فعملية الجمع والتنظيم والإحاطة والشمول والتخصّص، أمر لها أهمّيتها، لكن من الخطإ على الباحث أن يبني بحثه على المراجع مع توفر المصادر؛ لأنّ احتمالات الخطإ الناشئ عن النقص والزيادة، والتحريف والتصحيف، والفهم الخاطئ للنصوص، تزيد مع مرور الزمن، وتَتَابُع النقل من مصدر لآخر، فيتوارد الخطأ، من هنا وجب الرجوع في كل معلومة لمصادرها الأصلية والنقل منها، وبذلك تكون المراجع كالكشافات والدليل أمام الباحث، التي تكشف له جوانب بحثه وتدلّه على مصادره لينقل منها.

يذكر الإمام السيوطي في ترجمة نفسه في **حسن المحاضرة** ١/ ٣٣٥: (ولزمتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلّامة تقي الدين الشِبْلي الحنفي، فواظبته أربع سنين وكتب لي تقريظاً على «**شرح ألفية ابن مالك**» وعلى «**جمع الجوامع**» في العربية، تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدُّم في العلوم بلسانه وبَنَانِه، ورجع إلى قولي مُجَرَّداً في حديث، فإنه أورد في «**حاشيته على الشفاء**» حديث أبي الحمراء في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده، فكشفتُ ابن ماجه في مظنّته فلم أجده، فمررتُ على الكتاب كله فلم أجده، فاتّهمت نظري، فمررتُ ثانية فلم أجده، فعُدتُ ثالثة، فلم

أجده، ورأيتُه في «**معجم الصحابة**» لابن قانع، فجئتُ إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرّد ما سمعَ منّي ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ: (ابن ماجه) وألحق (ابن قانع) في الحاشية، فأعظمتُ ذلك وهِبْتُهُ لِعظم منزِلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلتُ: ألا تَصْبِرون ؟ لعلّكم تراجعون ؟ فقال: لا، إنّما قلّدتُ في قولي: (ابنَ ماجه) البُرهانَ الحلبيّ) وهكذا نرى توارد الخطأ في النقل، وضرورة الرجوع للأصل.

تعدد المصادر:

وفي حال تعدّد المصادر للمعلومة الواحدة، تقدّم حسب الأولوية ويبقى المصدر الأقدم هو الأول فيُؤخذ منه، ويُعزى إليه في الهامش ويُستفاد من المصادر التي تليه في كل إضافة جديدة لا توجد فيه، فيُعْزَى في كل معلومة لمصدرها، وهكذا. . . وليُعلَم أن اللاحق يأخذ دائماً من السابق، وأن الباحث الجيّد عليه تحديد المصدر الأول لكل معلومة، ولا يكرّر نقل المصادر في الهامش، ويُفضّل بعض العلماء ذكر أقدم مصدرين لكل معلومة، لما في ذلك من التوثيق.

اختلاف المصادر:

وفي حال اختلاف المصادر القديمة حول معلومة ما، كوفاة عالم مثلاً، وجب على الباحث أن يتوقّف في نقل المعلومة حتى يُحقّق أمرها، ويدقّق النظر فيها، فلا يرجّح قولاً على آخر، إلّا بالدليل والبرهان العلمي، والنظر في سائر المصادر، للتوصل إلى الصواب.

تنوّع المصادر المعاصرة:

كان الكتاب المخطوط - قديماً - هو المصدر الوحيد للعلماء والباحثين، لكن الأمر اختلف كثيراً بعد ظهور الطباعة، وظهور ثورة المعلومات في العصر الحالي، فقد تعدّدت المصادر وتنوّعت بتنوّع وسائل الإعلام، وظهر إلى جانب الكتاب المطبوع: الدوريّات (المجلّات التي تصدر أسبوعياً، أو شهرياً أو فصلياً) والجرائد، والمجلّات، وملاحق الصحف اليومية، والرسائل الجامعية (الدبلوم والماجستير والدكتوراه)، والتقارير، والدراسات، والوثائق الحكومية، والأشرطة المصوّرة (الفيديو)، والصوتية (الكاسيت)، وأقراص الحاسوب الآلي (C. D)، والميكروفيلم، والميكروفيش، والتلفزيون، والفضائيات، والراديو، والانترنت، والفاكس، والندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات، واللقاءات، والأفلام، والمقابلات الشخصية والحوارات، والمناقشات. . .

وجوب التحقيق والتمحيص والتدقيق:

لكن هل يمكن اعتبار جميع هذه الوسائل مصادر ؟ وهل يمكن الوثوق بكل ما يَرِدُ فيها من معلومات ؟ وهل كل ما يَرِدُ في صفحات الجرائد والمجلات والإنترنيت يؤخذ على عواهنه دون مراجعة أو تدقيق ؟ وهل كل ما في أقراص الحاسوب صحيح مسلَّمٌ به ؟ وهل كل ما يسمعه الإنسان أو يشاهده عبر وسائل الإعلام من راديو، وتلفزيون وفضائيات صحيح موثوق؟

إنّ وسائل نقل المعلومات ليست هي معيار صحّة النقل أو عدمها، فقد تُنشر صفحة على الإنترنيت من قِبَل إنسان مؤمن صادق لا يكذب، وقد يُنشَر كتاب مطبوع متوفّر في الأسواق بين أيدي الناس جميعاً، وهو مليء بالدسّ والأباطيل والمعلومات الخاطئة، فالعِبْرَةُ إذن بالجهة الكاتبة، واتجاهاتها وميولها ومذاهبها وخلفياتها، وليس بوسيلة الكتابة أو النشر، وتبقَى مهمة الباحث المُتلقّي لهذه المعلومات في تمحيص المعلومات والتحقُّق من صحّتها وصدقها وسلامتها ومطابقتها للواقع، وعدم قبول أي خبر على أنه مقطوع به ومُسَلَّم به، وهذا أهم المميّزات التي يجب أن يتّصف بها الباحث المعاصر.

قد يقع حَدَثٌ ما في العالم، فتتناقله وسائل الإعلام العالمية، ويُذاع في كل منطقة في العالم مُحوَّراً ومُدَبْلَجاً ومُسَيَّساً وفق إرادة وميول وتحليل وآراء وأفكار الجهة الناقلة له، ويُحكى أن رجلًا أُمِّياً أوْفد ولده ليتعلَّم في الخارج، فوصلته منه رسالة خطية، فحملها إلى جارٍ له صاحب دكّان ليقرأها له فقال له: إنّ ولدك يوصيك أن تدفع ديونك، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مختار الضيعة فقال له: إن ولدك يوصيك أن تُصَوِّتَ لي في الإنتخابات، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مدير البلديّة، فقال له: إنَّ ولدك يوصيك بدفع الضرائب، وهكذا كان كلُّ إنسان لا يقرأ الواقع المكتوب في الرسالة، وإنما يقرأ ما يريده هو!

وهذا ما يسمّى باختلاف الأهواء، وفشوّ الكذب، وضياع الأمانة والجري وراء الغايات الشخصية، وسبب ذلك كله: هو البعد عن الله، وعدم الخشية منه سبحانه وتعالى، ومراقبته في السّر والعلن، فنحن إذن أمام أزمة دينية وأخلاقية.

ماذا نأمل من إنسان ملحد أو علماني، أو شيوعي كافر، لا يخاف الله ولا يؤمن به، افتتح صفحة على الإنترنت؟

ماذا نأمل من شركة تجارية عالمية تُروّج لكتاب، أو فكرة منافية للأخلاق والآداب الاجتماعية والدين، لها فيها مصلحة ماديّة؟

ماذا نأمل من مؤسسة تبشيرية معادية للإسلام والمسلمين تعقد الندوات والمحاضرات وتطبع الكتب والنشرات عن الإسلام ؟

إنّ على المسلم أن يُحَصِّن فكره من الغزو الفكري ويتحقق من كل خبر يسمعه، امتثالًا لقول الله تعالى في مُحْكم كتابه الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [سورة الحجرات الآية ٦] والتَبَيُّنُ المطلوب هو التثبُّت من الأنباء، والمعلومات، والأخبار، والتحقّق من صحتها.

ضرورة اتخاذ مكتبة شخصية:

يضطر معظم الباحثين إلى كتابة أبحاثهم في المكتبات العامّة التي تتوفَّرُ فيها معظم المصادر والمراجع، وتكون غنيَّة بها، لكن هذا لا يمنع الباحث من اتخاذ مكتبة شخصية في بيته مزوَّدةٍ بأهم المصادر والمراجع التي لا غنى عنها لكل باحث في كلِّ فن، وبذلك يستطيع متابعة عمله في منزله دون تقيّدٍ بدوام المكتبة العامّة.

أمّا أهم المصادر التي يجب أن يقتنيها الباحث في بيته، فهي مصدرٌ أو مصدرين أو ثلاثة من كلِّ فن تكون من أهم هذه المصادر في هذا الفن كاتخاذ ثلاثة تفاسير، ومعاجم القرآن اللفظيّة والموضوعية، وكتاباً في علوم القرآن عامَّةً، والكتب التسعة في الحديث الشريف، وفهارسها، وبضعةَ كتبٍ في التوحيد وأصول الدين، والفقه وأصوله، واللغة العربية نحوها وصرفها، والسيرة النبوية، والتاريخ، وتراجم الرجال العامَّةِ، وموسوعةٍ أو دائرة معارفٍ عامَّةٍ للعلوم، وقد ظهرت أقراص الحاسوب الآلي (C. D) وهي غنيَّة جِدّاً بأمّات المصادِر التي تشكِّلُ مكتبةً ضخمةً بِحَدِّ ذاتِها في سائر التخصُّصات، وهي توفِّرُ على الباحث شراء الكتب، ودفع الأموال الطائلة، وهذه الأقراص تحتوي على المصادر بكاملها.

صفحات إسلامية على الإنترنت:

كما يوجد اليوم مصدر للمعلومات الإسلامية وهو الإنترنت، ويمكن للباحث الحصول منه على كثير من المعلومات الخاصّة ببحثه، وهذه عناوين بعض الصفحات الإسلامية:

http : // www.muslimsonline.com

http : // www.for islam.com

http : // www.al-islam.com

http : // www.islamic-world.net

http : // www.netmuslims.com

http : // www.iad.org

http : // www.islam-online.net

http : // www.islamweb.net

http : // www.islamzine.com

http : // www.holidayfestival.com

http : // www.holidayfestival.com /Islam.html

http : // www.islamicity.org

http : // www.islamic-finance.net

http // : www.islamic-finance.com /indexnew.htm

http : // www.nabulsi.com

http : // www.albadr-alkamel.com

بعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية للبحث التي تمثلت بتحديد اختصاص البحث، واختيار الأستاذ المشرف عليه، وتحديد عنوان البحث، ووضع الخطَّة الأولية له، وتحديد المصادر التي سيرجع إليها الباحث، ننتقل لذكر المرحلة التالية العملية وهي إعداد البحث، وهي ما سنتكلم عنه في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

المرحلة التنفيذية العملية

بعد الانتهاء من الإعداد والتحضير النظري للبحث، ومن اختيار تخصّص البحث، والمشرف عليه، وتحديد عنوانه، ووضع مخطط له، وتحديد مصادره، ينتقل الباحث للمرحلة العملية، وعليه فيها: القراءة والمطالعة الهادفة والمركّزة التي تدور حول بحثه، وتسجيل ملاحظاته، وجمع مادّته العلمية (التقميش)، وصياغة بحثه وكتابته، ثم كتابة مقدمة وخاتمة، ثم وضع الفهارس الفنية العامة للبحث، وقد قسمنا الكلام في هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول

المطالعة الهادفة وتسجيل الملاحظات

إذا أنهى الباحث تسجيل أسماء المصادر والمراجع التي يريد أن يستفيد منها على البطاقات، يبدأ في قراءة هذه المصادر واحداً واحداً قراءةً مُسْتَوْعِبةً فاحصة، ينفذ إلى أعماق موضوعه، وحتّى تُحقّق قراءتُه وتدوينُه المادّةَ الغايةَ منها في وقت مناسب لا بُدّ له من اتّباع الخطوات التالية:

١ - **يراجع فهرس الكتاب** الذي يريد أن يقرأه، ويحدّد ما له صِلَةٌ ببحثه، ويركّز فيما يطالع على ما يهمّه فقط، كيلا يضيّع وقته، وتبدو أهمية هذه الملاحظة جليّة واضحة وحتميّة إذا كان الباحثُ مُطالَباً بتقديم بحثه في فترة زمنيّة محدَّدة، كما في الأبحاث الجامعية في السنوات الانتقالية، أو رسائل الإجازات الجامعية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، فيوجّه كلّ طاقته ووقته لموضوعه؛ لأنّه قد يسترعي انتباهه أثناء المطالعة موضوعات طريفة وجذّابة هامشية لا صِلَة لها بموضوعه، فَلْيَدَعْها في هذه المرحلة، ولْيُسجِّلها في دفتر صغير، ويطالعها بعد إنجاز بحثه.

٢ - **يقرأ كل ماله صلة بموضوعه** قراءة واعية مُسْتَوعِبَة، يفهم خلالها جميع ما يُطالعه، وقد يحتاج إلى قراءة نصّ، أو فقرة عدّة مرّات حتى يُحْسِنَ الرَّبْطَ بينها وبين ما يسبقها ويلحقها من الأفكار.

٣ - يَكتب أو يُصوّر ما يراه مناسباً لبحثه: وغالباً ما يستعمل الباحثون تسجيل ما يرونه مناسباً على (بطاقات) من حجم واحد (٢١×٣٠)سنتم. وقد يكون النقل حَرْفِيّاً أو اختصاراً، أو نقلاً بتصرُّف الباحث وعباراته.

كيفية تدوين المعلومات

في حالة النقل الحرفي، إذا كان النقل قليلاً ينقله على بطاقته، أما إذا كان كبيراً يتجاوز صفحةً، أو عدّة بطاقات، فليصوِّره، وإذا عجز عن تصويره لسبب من الأسباب، يكتب على بطاقته فكرة موجزة عن النص، ويدوّن فيها اسم الكتاب، ويعود إلى الكتاب بدِلالة هذه البطاقة في الوقت المناسب. أما إذا لم يكن الكتاب سهل التناول فلا بُدّ له من تدوين ما يريد منه على بطاقات يعطيها أرقاماً مسلسلة.

وفي حالة تلخيص المعلومات، أو اختصارها أو التصرّف فيها بأن يكتب فكرتها بأسلوبه، يُدَوّن الباحث هذه الخلاصة في بطاقة، وفي كلا الحالتين - النقل الحرفي أو الاختصار والتصرُّف - يكتب فيها اسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء والصفحة، ومكان النشر، والناشر، وسنة الطبع، وهذا أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه قد يكون للكتاب أكثر من طبعة، وكثيراً ما يختلف ترقيم صفحات طبعة عن طبعة أخرى.

ويجب أن يُفَرّق الباحث بين ما ينقله حرفياً وما يوجزه ويختصره أو يتصرّف بنقله بعبارته، فَيُقَيِّدُ عِبارَةَ غَيْرِهِ المنقولةَ بنصّها حرفيّاً بين قوسين هكذا: (. . . . .)[1] ويضع رقم هامش صغير فوق القوس الأخير، ليكتب في الهامش مصدر النقل. وأما ما يلخّصه فلا يقيّده بين قوسين، وإنما يكتب في الهامش: (انظر) قبل ذكر اسم المصدر وصفحاته، ليفرّق بين المنقول نقلاً حرفياً، والمختصَر، وإذا تصرّف في النقل من مصدر، فعبَّر عن الفكرة بعبارته، زاد في آخر الهامش عبارة (بتصرُّف).

وقد تعترض ناقل النص عبارات لا تهمّه في بحثه، ولا يريد نقلها، فيضع مكانها نقاط متتالية هكذا. . . تدلّ على أن الناقل أسقط بعض الكلام من الأصل.

أهمية تدوين المعلومات:

إن القراءة والإعداد للكتابة في بحث معيّن، وتدوين المعلومات من الأعمال التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد، وسيذهب أضعافُ هذا هَدْراً إذا لم تكنِ الطريقةُ التي يسير عليها الباحث منظّمةً منذ البداية.

إن المعلومات المقتبسة المنظّمَة بعناية تامّة والمبنيّة على اختيار سليم ستكون خير عَوْن لكاتبها مستقبلاً، وإن تدوين المعلومات هو دليل الحاجة إليها وأهميّتها للبحث،

فإنه ليس كل كتاب جديراً بالقراءة، وليست كلُّ فكرة جديرة بالتدوين، فبعض الكتب يُقتنَى ويُقرأ لفحص ما فيه من موادّ، والبعض للدراسة والتمحيص، وبعض الكتب يُقتنى لقراءة جزء منه، وبعضُها يُقرأ كاملًا وبشيء من العِناية والاهتمام. . .

ويمكن بقراءة مقدمة الكتاب، وفهرس محتوياته إدراك أهميته بالنسبة للبحث، ففي مقدّمة الكتاب يوضح المؤلّف غَرَضَهُ وأهدافَه منه، كما يشير إلى نوعيّة القُرّاء الذين يمكنهم الاستفادة منه، والذين يهمّهم موضوع الكتاب في المقام الأول، كما أن الفهرسة تشير في وضوح إلى طبيعة الكتاب، وهذا سيجعل لديك القدرة على فحص موضوع مُعَيَّن، وتقدير قيمته العلمية.

هذه عملية أوّلية ستساعد على التعرُّف عمّا إذا كان من المفيد قراءة الكتاب وما يمكن اقتباسه من معلومات، وليس هذا فحسب، بل أحياناً يُلْهَمُ الإنسانُ كثيراً من الأفكار، فإذا طرأ شيء من ذلك فليُبادِر إلى تدوينها مباشرة، قبل فواتها أو نسيانها، وضمّها إلى دفتر الملاحظات، أو في بطاقة مع ما يناسبها من البطاقات الأخرى.

إنّ مِن أهم ما يجب التّنبه له أنه كثيراً ما يطرأُ على الباحث معلومات، أو يصادف مصدراً مهماً لبحثه، من هنا وجب الاحتفاظ بدفتر صغير، أو سِجِلّ خاص في جيبه أو حقيبته، يدوّن فيه الأفكار الطارئة، والتي يمكن نقلها فيما بعد إلى ملفّها الخاص إذا كانت مفيدة، وربّما تقوده المصادفة إلى رؤية كتاب يتعلّق ببحثه في الأسواق أو في معارض الكتاب، أو يلفت انتباهه لدى سماع الإذاعة، أو مشاهدة التلفزيون، أو قراءة مقالة في جريدة، بعض الأفكار التي لها صلة بموضوعه، فعليه أن يبادر إلى تسجيلها فوراً ودون تردُّد، مع تسجيل الزمان والمكان والمصدر.

وقد يصادف مقالًا مهماً لبحثه في صحيفة أو مجلّة، فمن الأفضل تصويرُه، أو قَطْعُهُ من المجلّة أو الصحيفة، ووضعه في الملفّ.

المبحث الثاني

تنظيم البطاقات

وضع هيكلية للبحث:

بعد المطالعة الهادفة وجمع المعلومات في بطاقات، يبقى أمام الباحث تنظيم هذه المعلومات التي جمعها ودوّنها ليحسن الاستفادة منها، فيبدأ عمله بشراء ملف لبحثه

وبطاقات كرتون سميك ملوّنة: حمراء، وصفراء، وخضراء، وزرقاء مثلًا، بمقاس (٢١×٣٠) سنتم، ويكتب على كل بطاقة عنوان باب رئيس من أبواب البحث، ويكون عددها وألوانها على عدد أبواب البحث الرئيسة، وفق المخطط الأوَّلي الذي وضعه، فإذا كان البحث مكوناً من أربعة أبواب، جعل لكل باب لون، كالأحمر مثلًا للباب الأول، بجميع فصوله ومباحثه، فيسجل على كل بطاقة حمراء عنواناً مستقلًا، واحدة لعنوان الباب، وأخرى لعنوان الفصل، وأخرى لعنوان المبحث. . . وهكذا حتى ينتهي من تسجيل عناوين الباب الأول بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، كل عنوان على بطاقة مستقلة.

وبعد أن يفرغ من الباب الأول ينتقل إلى الباب الثاني فيختار له بطاقات باللون الأصفر، ويسجل عليها عناوينه بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، لكل عنوان بطاقة كما فعل في الباب الأول. . . وهكذا يفعل في الأبواب جميعاً، ولا يكتب على هذه البطاقات إلا العناوين فقط.

إن هذه الهيكلية للعناوين وفق المخطط الأوَّلي للبحث قابلة لوضع أيّة معلومة دوَّنها الباحث على بطاقة، أو صوّرها، في مكانها من الأبواب والفصول والمباحث. فبعد أن يُدَوّن الباحث أية فكرة مهمة، أو يصوِّرها، يفتح الملفّ ويدخل هذه المعلومة في مكانها المناسب من الأبواب والفصول والمباحث.

إن هذه الطريقة هي الطريقة النظامية السليمة والسهلة لتبويب وتنظيم المعلومات المدوّنة في البطاقات؛ لأنها مفتوحة، ويمكن للباحث الزيادة أو النقص أو التغيير فيها نظراً لمرونتها، وفي النهاية سيجد الباحثُ معلومات بحثه مفصّلة، إلى جانب أنها مُرتَّبة في الأبواب والفصول حسب مخطّطهِ الأولي للبحث.

وضع الخطّة النهائية للبحث:

للمادّة العلمية أثرٌ كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يضطرُّ الباحثُ إلى تغيير مُخطّطه الأوَّلي بالنسبة لما يجتمع بين يديه مِن مادّة علمية، فتحمله على تغيير خطته بالزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير، وعلى التزام منهج دون غيره، لذلك قلنا إن المنهج الذي يرسمه قبل البدء بعمله يسمَّى: «**خطة أوّلية**» وفيها يضع الخطوط الكبرى لبحثه، ولكنّ بعد جمع المادّة العلمية يمكن أن يتغيّر هذا المنهج، ففي ضوء ما جمع الباحث من معلومات على بطاقاته يستطيع أن يدوّن مخطّطه النهائي الثابت.

المبحث الثالث

كتابة البحث

بعد قراءة المصادر قراءة مركّزة، وتسجيل ما يريده منها الباحث على بطاقات، وتوزيع هذه البطاقات على الهيكل الموضوع للبحث، يبقى أمام الباحث مهمة صياغة بحثه وكتابته بالصورة النهائية.

اختيار المادّة العلمية:

إنّ معالم الموضوع في هذه المرحلة أصبحت واضحة تماماً، ليس فقط على مستوى الأفكار الأساسية والخطوط العريضة، بل البحث كلّا وتفصيلًا، باباً باباً، وفصلًا فصلًا بتقسيماته الكليّة والجزئية.

إن كل فكرة في البحث لا بُدَّ لها مِن شواهد، ولو بطريق الإشارة إلى المصدر أو الاستشهاد، وهنا تظهر قيمة التخطيط الجيّد، والمصادر الكافية واستعمالها، وتدوينُ المعلومات واستعمالها بالطرق السليمة شيء جوهري وضروري.

في مُسَوَّدة التخطيط للموضوع يمكن عن طريق الترقيم، أو الأحرف الإشارة إلى البراهين اللازم اقتباسها من البطاقات المدوّنة، وابتداء من هنا يتمّ اختيار المادّة العلمية التي سيجري تدوينها والكتابة عنها، وسيصبح بالإمكان الاستشهاد لها بأمثلة عديدة، ولا بد حينئذ مِن إعمال الفكر لاختيار الأفضل والأحسن منها، ورفض ما لا ضرورة لذِكْره. فالاستشهاد بالأمثلة العديدة المشابهة لبعضها البعض يُشوِّه الفكرة ويُقلِّل من أهميّتها.

إنّ الباحث سيجد أمامه ملفّات كثيرة ممتلئة بالشواهد، والأفكار العديدة، والبراهين الكثيرة، فعليه أن ينتخب منها ويختار، ويمكن أن يحذف بعض مواد صالحة جيدة عندما يكون قد استشهد بمثلها، أو أيَّد فكرته بعديد من الأمثلة، وفي مثل هذه الحالة بإمكانه الإشارة إلى المهمّ منها في الهامش إن كانت قيّمة، وفي ذكرها فائدة لم تُذكر في المتن، أو ليس في ذكرها تكرار مُمِلّ.

وأخيراً فإن البدء في كتابة البحث بعد اختيار المادّة العلمية، وحَذْف ما يمكن حذفه يعني: استكمال واستيفاء القراءة والدرس حول الموضوع، واستخلاص النتائج المستفادة، وحينئذ يصبح الباحث مؤهّلًا ومُهَيّأً نفسيّاً وفِكريّاً وعمليّاً للكتابة، ومن ثَمَّ ينبغي الاهتمام بالجوانب الفنيّة والمنهجية.

كتابة البحث:

أولاً: كتابة المتن

بعد أن يقوم الباحث بتحديد مصادر بحثه وقراءتها بتركيز، وتسجيل ما يريد منها على بطاقات، أو تصوير ما يريده منها من معلومات، وفرزها وفق الهيكل العام الذي وضعه حَسْب الخطّة الأولية للبحث، وبعد أن يتجمّع لديه كَمٌّ هائل من المعلومات، ويقوم باختيار ما يناسب منها، ويحذف المكررات، يبدأ عملية صياغة البحث وكتابته، وهي الخطوة الأهم في إعداد البحث.

ذلك أن الجهود السابقة من اطّلاع وتدوين وتفكير هي إعداد وتجميع للمادّة العلمية التي سيتمّ تنظيمها والتأليف بينها في صياغة علمية سليمة، وهذه المرحلة تتطلّب إضافة إلى الصياغة السليمة:

١ - حسن التأليف.

٢ - التزام المنهج العلمي في عرض الأمور ومناقشة الحقائق.

فإذا تَوَفَّرت للبحث هذه العناصر فقد توفّرت له أسباب الجودة، يقول الأديب الإمام أبو القاسم الحسن بن بِشْر بن يحيى الآمِدِي (ت٣٧٠هـ) في كتابه «**المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم**»: (إنّ حُسْنَ التأليف، وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءاً وحُسْناً ورَوْنَقاً، حتى كأنه قد أحدث فيه غرابةً لم تكن، وزيادة لم تُعْهَد).

أركان البحث العلمي:

إنّ أركان البحث العلمي ثلاثة:

١ - الأسلوب.

٢ - المنهج.

٣ - المادّة.

١ - الأسلوب

أما الأسلوب، فهو القالب التعبيري الذي يحتوي العناصر الأخرى، وهو الدليل على مدى إدراكها وعُمْقِها في نفس الباحث، فإذا كانت معاني البحث وأفكاره واضحة في ذهن صاحبها أمكن التعبير عنها في أسلوب واضح وتعبيرٍ مُشْرِق، وتتعدّد الأساليب حسب طبيعة الأبحاث:

الأسلوب العلمي:

إن تدوين الحقائق العلمية يَسْتَوْجِبُ أسلوباً علمياً، له خصائصه في التعبير والتفكير والمناقشة، وهو ما يُسمَّى: بـ «**الأسلوب العِلمي**» وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق والفكر، وأبعدها عن الخيال الشِعْري؛ لأنه يخاطب العقل، ويُناجي الفكر، ويشرح الحقائق العلمية التي تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوضوح، ولا بُدَّ أن يبدو فيه أثر القوة والجمال، وقوَّته في سُطوع بيانه ورصانة حُجَّتِه، وجمالُهُ في سهولَةِ عِباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحسن تقرير المعنى مِن أقرب وجوه الكلام.

إن التعبير بكلمات صحيحة مناسبة للغرض، وبطريق مباشر هو القانون الذهبي للكتابة الجيّدة. وفي سبيل التعبير بأسلوب علميّ جَذّاب ينبغي اختيار جُمل دقيقة، وأسلوب مُتنوِّع وليس مُسْترسلًا؛ لأن الجُمل إذا كانت متشابهة الانتهاء والتركيب والتعبير، مُكرَّرة على وتيرة واحدة، فإنها تكون فاقِدة التأثير، عديمة الحياة.

فالباحث الجيّد هو الذي ينوّع في أسلوبه، ويلائم بين المعاني والألفاظ، وهذا ليس بالأمر السهلِ، وممّا يُعين على الكتابة العلمية الجيّدة: القراءة الواسعة، ودراسة قواعد اللغة بنحوها وصرفها وبلاغتها، والدُرْبَةُ الطَوِيلَة، ومُمارسة الكتابة في شتَّى الأغراض، مع القراءة المُسْتَمِرَّة.

ومما يُعينُ في هذا السبيل أيضاً: القراءةُ لكاتِبٍ مِن مشاهير الكُتّاب، سبق له الكتابة في الموضوع نفسه، أوِ التعرُّض لجزء منه، وبذلك يمكن الوقوف على الطريقة التي عالج بها الموضوع والاستفادة منها في معالجة البحث، فقراءةُ الجيِّد من الأفكار والتعبيرات له دَوْرُه الفعّال، ونتائجُه السريعة، على مستوى القارئ العلميّ والفكريّ على السواء.

٢ - المنهج

تنظيم العرض وتقديم الأدلة:

وأمّا المنهج فإنه يتمثّل في طريقة استخدام المعلومات في تكوين فكرة، وصياغة حُكم مِنْ دون تقليد للغير، مُسْتَهْدِفاً اقناع القارئ والتأثير فيه. وهذا لا يتمّ إلّا إذا سَعَى الباحث جاهداً إلى تنظيم العرض، والتزام المنطق في مناقشاته، وتقديم أدلّته.

أهمية المقدمات:

إن كتابة فصل أو موضوع من البحث يستدعي - قبلَ عرض الآراء والاختلافات ومناقشتها - التقديمَ بعرضٍ مُحَرَّرٍ ومُرَكَّزٍ للموضوع، سهل الأسلوب، واضح الفكرة، بَيِّن المُراد.

التحليل العلمي:

ومن الضروري لإقناع القارئ الاستعانة بالتحليل العلمي الصادق للموضوع بصورة منطقية يتذوّقها، ويُدرِك جوانبها الخفِيَّة، يسلك لهذا أسلوباً سَوِيّاً ليس بالطويل الذي يبعثُ على المَلَلِ، ولا الموجز القصير الذي لا يُشبِعُ نَهَمَ وتَطَلُّعَ القارئ، ثم من بعد ذلك ينتقل إلى عرض الآراء المختلفة ومناقشتها.

أهمية المقارنة:

وللمقارنة دورٌ كبير في توضيح الأفكار، وإبراز المعاني خصوصاً إذا كانت مقارنَةً موضوعية ومُنْصِفَة. وبهذه الطريقة يكون القارئ قد أُعِدّ ذِهْنياً ونفسيّاً لمتابعة الموضوع وتَفَهُّمه في عناية واهتمام.

ما هو حجم البحث الجيّد؟

ليس المهمّ في كتابة البحث أن يكون مُطوَّلًا ومُوَسَّعاً، ولكن المهمّ هو اكتشاف جانبٍ مُعَيَّن، في شكل دقيق ومُفصَّل، فالحَجْمُ والكَمُّ في البحث العلمي ليس ذا قيمة علمية. ذلك أن دراسة موضوع مُحَدَّد في تفصيل وشُمول أفضل بكثير من تقديم دراسات عامَّة حول موضوعٍ واسِع، فإن هذا لا يَخدِم البحثَ العِلميَّ في اتجاهاته الحديثة.

أهمية العناوين:

إن تضمين البحث عناوين رئيسة وأخرى جانبية بدون إفراط سيجعل من البحث صورةً حَيَّةً ناطِقَةً.

إن البحثَ العلميّ في أية مرحلة من المراحل الجامعية هو الفرصة الثمينة لإبراز الأصالة الفكرية والتعبيرية على السواء.

٣ - المادة العلمية

وهي تشكل الركن الأهم من أركان البحث العلمي الجيّد، فالمادّة العلمية الجيدة

هي ما سيقدّمه هذا البحث من جديد مفيد للناس، وتعود قيمة الأبحاث وأهميّتها إلى غزارة مادّتها العلمية، ومدى صحّتها، وتوثيقها، وجِدتِها، وحيويّتها.

إن كثيراً من الأبحاث تفقد أهميّتها بسبب فقرها في المادّة العلمية، فالناس ينتظرون الإتيان بجديد دائماً، بحيث يكون هذا الجديد مُفيداً، يلقى قبولاً عندهم، ويشعرون بأهميته والحاجة إليه.

أو بسبب تقديم معلومات خاطئة غير علمية ولا صحيحة، بسبب عدم توثيقها من الباحث، أو اعتماده على أقوال غيره دونما تحقيق أو تثبُّت، وكفى بالمرء إثماً أن يُحدِّث بكل ما سَمِعَ، أو بسبب تكرار معلومات سابقة يعرفها الناس، ليس للباحث فيها إلّا النقل والحشو والتطويل.

إن البحثَ الجيّد هو ما توافرت أركانه الثلاثة وفق شروطها الكاملة، فكانت مادّته غنية، قد أحسن الباحث عرض هذه المادة باسلوب علمي شيّق، ومنهج منطقي سليم.

مُسَوَّدة البحث:

من التعليمات الأولية في كتابة مُسَوَّدة البحث أن تكون سطراً بعد سطر، والمحافظة على إبقاء الهوامش الجانبية، فإن هذا سيُمكّن من إصلاح الجُمل الضعيفة المبنى، وإضافة ما يطرأ من أفكار، وفي هذا توفير للجهد والوقت، دون الحاجة إلى إعادة كتابة الصفحة مرّة ثانية.

والكتابة الجيّدة تتطلب الدربة والمران الطويل، ومعالجة الأساليب ذات الأغراض المختلفة، وبهذا تتكوّن لدى الفرد ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الخواطر حالما يمسك القلم.

أهمية المراجعة:

ومن الوسائل الناجحة في كتابة البحوث: البدء بكتابة المُسوَّدة الأولى للفصل من البحث، ثم العمل على مراجعته وتنقيحه بعناية شديدة، إن هذا الأسلوب في مراجعة ما يكتب، ناجح لتطوير الأسلوب الكتابي، واستمالة الذهن للتزويد بالأفكار، فكلّما عوّد الفردُ نفسه على الكتابة، كانت أيسر وذلّل لقلمه التعبير عن المعاني والتقاط الأفكار.

ينبغي الاهتمام منذ البداية بتدوين الأفكار بأسلوب جيد، وصياغة متينة، فإنه متى فعل ذلك كان أقرب إلى الكمال في بحثه، وفي حال مراجعته لم يتكبّد مَشاقّاً، ولم يجد

معاناة كبيرة في إصلاح أسلوبه، أو إعادة صياغته، وإنما يرمّم ما يحتاج إلى ترميم، ويصحّح ما يحتاج إلى تصحيح، أو يعدّل ما يحتاج إلى تعديل.

إن المعْيار في كتابة البحث هو أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ، بحيث يستطيع أن يخلص إلى استطلاع جوانب الموضوع بسهولة ويُسر، فالباحث لا يكتب لنفسه، بل لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض الباحثين هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له، فيكون بعد هذا مَدْعاةً إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل والوضوح.

تبييض البحث:

بعد الانتهاء من كتابة المُسَوَّدة، يُسْتحْسن قراءته قراءة نقد وفحص، وليتمثَّل الباحث من نفسه كما لو كان مُشرِفاً على هذا العمل، فيتابع تسلسل الأفكار، وترابط المعاني، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب، وتنظيم الشواهد، وعرض الأمثلة عرضاً سليماً وبصورة مُقنِعة، وموقفه من الآراء المتعارِضة موقِفاً معتدلاً دون تحيُّز أو تحامل، والتأمُّل في مصادر البحث وسلامتها.

فإذا استطاع البحثُ أن يَصمُدَ أمام هذا الفحص والامتحان، فعندئذ يكون قد وصل المرحلة التي لا يحتاج فيها إلّا إلى النظر والتأمُّل في الأوراق، والاهتمام بالنواحي الشكلية والمنهجية وسلامتها من الأخطاء اللغوية، ومن المهم التركيز في الفحص على الأمور التالية:

أولاً: عرض موضوع البحث بصورة دقيقة واضحة، وأسلوب سهل يتلاءم والمادة العلمية.

ثانياً: صلة موضوعات البحث وارتباطها ببعضها البعض، سواء بالنسبة للعناوين الجانبية وصلتها بالعناوين الرئيسة، أو بالنسبة للعناوين الرئيسة وعلاقتها بالعنوان العام بشكل مباشر.

ثالثاً: إيجاد توازن وتناسب شكلي ومنطقي بين الموضوعات بعضها مع البعض الآخر قدر الإمكان.

رابعاً: ملائمة المادة العلمية المقتبسة ومناسبتها للموضع الذي أُلْحِقَتْ به، وهذا يتطلَّب اهتماماً كبيراً بها وبالأفكار التي تتضمّنها حتى لا تبدو شاذّة عنها، وهذا يستدعي

النظر في سبب إدخالها ضمن البحث، واختيار المكان المناسب لها، والتمهيد بما يوحي بصلتها وأهميّتها للموضع الذي وُضِعت فيه.

خامساً: تنقيح العناوين وتهذيبها، سواء في ذلك الرئيسة أو الجانبية، والعنوان الجيّد هو الذي يعبّر عن أفكار الموضوع وعناصره في كلمات موجزة نافذة شفّافة تدلّ على المقصود منها.

بعد التأكُّد من توفُّر هذه الجوانب واستيفائها، فإن البحث يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الهوامش، وكتابة المقدمة، والخاتمة، والفهارس، ليصبح مُهَيّأً للطبع.

ثانياً: كتابة الهوامش

تعريف الهامش وأهميته:

الهامش: هو ما يكتبه الباحث من أفكار ثانوية في كتابه أو كتاب غيره، ليشرح غامضاً، أو يوضّح فكرة، أو يوسّع في شرحها، أو يوثّق معلومة بذكر مصدرها، أو يخرّج حديثاً، أو يعرّف بِعَلَم من الأعلام، أو مكان، أو يناقش رأياً، أو يعلق على رأي...

وسُمّي هامشاً لكتابته في طرف من أطراف الصفحة، الأعلى أو الأيمن أو الأيسر أو الأسفل، وقد غلبت كتابته في الأعصر المتأخرة في أسفل الصفحات، ويُقابِلُ «**الهامشَ**» ما يكتُبُهُ الباحِثُ في مَتْنِ أعلى الصفحةِ من كلامٍ، ويُسَمَّى: «**مَتْناً**» وكِلا التسميتين: «**الهامِشُ**» و«**المَتْن**» منسوبَتان للمكان.

وقد تقدّم الكلام عن مضمون «**المتن**» فيما سبق، وأمّا «**الهوامش**» فهي جمع «**هامش**» ويسّميه البعض: «**حاشية**» و«**تعليقاً**» أيضاً.

وقد درجت كتابة «**الحواشي**» و«**التعليقات**» عند المسلمين منذ القرن الثامن الهجري، فأخذوا يكتبون على الكتب المهمّة تعليقات في الهوامش، تتضمن شرحاً وتوضيحاً لكل ما غمض من كلام المتن، وهذا هو الغرض الرئيس من كتابتها، ومن أشهر الحواشي «**حاشية ابن عابدين**» (ت١٢٥٢هـ) في الفقه.

بين الشروح والحواشي والهوامش:

منذ القرن الرابع الهجري دَرَج المسلمون على تأليف الشروح لكتب أسلافهم المهمة، ومنها: «**إعلام السنن في شرح صحيح البخاري**» لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن

إبراهيم الخطّابي (ت٣٨٨هـ)، ويختلف «**الشرح**» عن «**الحاشية**»، بأن الأوّل يلتزم بشرح عبارات الكتاب المشروح كلمة كلمة، فيبيّن معناها اللغوي، وما يستنبط منها من أحكام وفوائد، ويدلّل لها ويعلّق عليها، أما الحواشي فهي لا تلتزم بعبارات الكتاب الأصلي كلمة كلمة، وإنما هي تعليقات على ما يحتاج إلى تعليق وشرح فقط، في مواضع مختلفة منه، قد تقترب من بعضها وقد تَبْعُد.

وقد يضع المؤلف حاشية على كتاب أصلي، أو على شرح لكتاب أصلي، يحتاج في بعض المواضع إلى تعليق، وقد يكتبها على أطراف صفحاته، أو في أسافلها مفصولاً بخطّ أو جدول، وقد يكتبها في صفحات المتن، مميّزاً كلام المتن بوضعه ضمن أقواس.

أما الهوامش فقد أصبحت تعني في الأعصر المتأخرة: التعليقات والشروحات التي يكتبها الباحث في أسفل صفحات الكتب المطبوعة، فاصلاً بينها وبين المتن بخطّ أو جدول، ويربط بين الكلمة في المتن وتعليقها في الهامش برقم صغير يوضع بين قوسين فوق الكلمة في المتن هكذا: صاع[1].

ويسلسل الأرقام في كل صفحة فوق كل كلمة يريد التعليق عليها، ويضع ما يقابل هذه الأرقام من التسلسل في أسفل الصفحات، وهو الغالب اليوم، أو في أواخر الفصول، أو في آخر البحث، وعندها يعطي التسلسل من أول الفصل لآخره، أو من أول البحث لآخره.

مضمون الهوامش:

يذهب فريق من المحقّقين والباحثين إلى عدم كتابة الهوامش في الكتب إطلاقاً، والاهتمام بتوضيح المتن وضبطه وتحقيق نصوصه، ومنهم: شيخ المحقّقين في القرن الرابع عشر الهجري المرحوم الأستاذ عبد السلام هارون (ت١٤٠٨هـ)، وقد أخرج كثيراً من أمّات المصادر العربية، مُوَجِّهاً عنايتهُ الفائقة لضبط النص، وسلامته من التصحيف والتحريف والزيادة والنقص.

بينما يذهب فريق آخر إلى وجوب خدمة المصادر بالهوامش والتعليقات المفيدة للقارئ.

وقد أفرط بعض المتأخرين فأثقل النصوص بهوامش خرجت عن مقصودها من خدمة النص إلى صرف القارئ عن موضوع الكتاب الأصلي إلى مواضيع هامشية فرعية لا تهمّ القارئ، يعرض فيها سعة علمه ومعرفته.

والصوابُ الذي رجّحه شيوخ التحقيق من المتأخرين التوفيق بين المذهبين، بالاقتصار على ما لا بُدَّ منه من الهوامش وهو ما يخدم النص، ولا يخرج بالقارئ عن موضوعه إلى مواضيع هامشية تُثقِلُ النص، ولا فائدة منها، فيتدخّل حين الضرورة التي يقتضيها البحث لتوضيح غامض أو تخريج حديث... فيكون كما قال الشاعر: «**وفي الليلةِ الظَّلْماءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ**»، واتفقوا على أمور لا بُدّ منها في الهوامش وهي:

١ - تخريج الآيات القرآنية وتفسير غريبها ومعانيها.

٢ - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والآثار، وشرح غريبها وبيان درجتها من الصحة أو عدمها.

٣ - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات، وبيان ضبطها بالحروف ومعانيها.

٤ - التعريف بالأعلام المغمورين.

٥ - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع الغامضة.

٦ - تخريج الأمثال والأشعار، وبيان أوزانها وقصائدها وقائليها ومناسباتها.

٧ - توثيق النقول بِعَزْوها لمصادرها.

٨ - مناقشة الآراء وبيان أوْجُه الموافقة أو المخالفة.

٩ - ذكر دليل المسائل التي في المتن، أو أمثلة لتوضيحها.

١٠ - التعليق على النص بما يشرح غامضاً أو يوضح رأياً.

وسنذكر هذه الأمور واحداً واحداً، ونبيِّن كيفية كتابتها الكتابة المثاليّة.

١ - تخريج الآيات

التخريج هو عَزْوُ المعلومة إلى مخرجها، أو بيان مصدرها، وتخريج الآيات القرآنية الواردة في المتن يعني: بيان موقعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش.

هناك باحثون حَفَظَة لكتاب الله يستطيعون تخريج الآية أو أية كلمة من القرآن من حفظهم، وهذا ما كان عليه علماؤنا السابقون رحمهم الله.

لكن عندما تراجع مستوى حفظ القرآن الكريم، وقلّ الحُفّاظ، استَوْجَبَ الأمرُ وضْعَ فهرس لكلمات القرآن وآياته يبيّن للباحثين موقعها ومخرجها من السور والآيات،

وهذا ما قام به كثير من العلماء، ومنهم: المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ) العالِم المِصري الذي له فضل كبير في تحقيق وفهرسة كثير من كتب التراث الإسلامي، فوضع كتابه: «**المعجم المُفَهرِس لألفاظ القرآن الكريم**» وهو من أفضل ما كتب في بابه.

كيفية استخدام الكتاب:

لنفرض أن الباحث يريد تخريج آية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ يمكننا البحث عنها في الكتاب بواسطة أية كلمة من كلمات الآية - سوى الضمائر والحروف - فعلًا كانت، أو اسماً، أو صفة، وذلك بعد ردّها لجذرها الاشتقاقي، وهو الفعل الماضي الثلاثي المُجَرَّد، ولنأخذ مثلًا الكلمة الأولى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ إن جذرها هو (كفى) فيكون موقعها في «**المعجم**» في حرف الكاف، ثم نبحث في الحرف الذي يليه وهو الفاء، ثم الذي يليه وهو الياء. عند العثور على مادّة (كفى) نجد المؤلف يذكر جميع اشتقاقات هذه الكلمة على النحو التالي:

يبدأ المؤلف بذكر الأفعال، فالأسماء، فالمصادر، فسائر الاشتقاقات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة، واسم المرّة...

وفي الأفعال يبدأ بالماضي فالمضارع، فالأمر.

وفي الماضي يبدأ بالمجرد ثم المزيد.

وفي المجرَّد يبدأ بالغائِب، ثم المخاطَب، ثم المتكلِّم... وهكذا.

وفي الأسماء يبدأ بالمفرد، ثم المثنى، ثم الجمع.

وفي المُفرد يبدأ بذكر الخالي من الضمائر، ثم ما اتصلّ به ضمير غائب، ثم مخاطب، ثم متكلّم.

إن الباحث الذي يفهم طريقة تصنيف المعجم، يسهل عليه التفتيش فيه، فلا يطالع الصفحات الكثيرة خاصّة إذا كانت المادّة كبيرة، ويمكنه تحديد موقعها من تقسيماته، فيتوجّه فوراً إلى مقصده دون أن يقرأ جميع اشتقاقات المادة، فيوفّر على نفسه بذلك الجهد والوقت، وهما عامِلان مهمّان عند الباحث.

في حال عثر الباحث على كلمته، يجدها مذكورة ضمن مجموعة من الآيات، مرتّبة حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم، فيقرأ هذه الآيات، ليعثر على طلبه، ويرى المؤلف قد ذكر طرفاً من الآية (٥-٦) كلمات، وبجانبها رقم الآية، واسم

السورة ورقمها، ورمزاً من الرمزين التاليين: (ك) أو (م) وهما يعنيان: أن هذه الآية مكّيّة، أو مدنية.

بعد العثور على الآية يكتب الباحث تخريجها في هامش بحثه هكذا:

(١) سورة البقرة، الآية ١٣٧.

ويفضّل بعض الباحثين كتابة تخريج الآية في المتن عقب الآية بين معكوفين هكذا ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٣٧].

٢ - تخريج الحديث

تخريج الحديث يعني أمرين: الأول: بيان مخرّجه - أي مصدره - من كتب السنة الأصلية، والثاني: بيان درجته من الصحة. وهذا يتطلب من الباحث معرفة بعلم مصطلح الحديث، لتمييز المصدر من المرجع، والصحيح من المقبول من غيره، وسنحاول عرض هذه الأمور باختصار شديد، ونترك للقارئ الكريم مراجعة كتب مصطلح الحديث للتوسُّع والاستزادة.

مصادر الحديث:

هي الكتب التي دوّن أصحابها الحديث بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، وجمعوها من صدور الحُفّاظ، وقد استمرت عملية تدوين الحديث مدّة خمسة قرون، فبدأت بعد وفاة النبي ﷺ؛ لأنه نهى عن كتابة الحديث في حياته، أثناء نزول القرآن خشية التباسه به، فقال ﷺ: «**لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عَنّي شيئاً سِوَى القرآن فَلْيَمْحُه**».

فأمِن بذلك على سلامة النص القرآني من اختلاطه بحديثه عليه الصلاة والسلام، فلا يلتبس على الناس بعده هل هذا كلام الله أم كلام رسوله؟

وقد بدأ تدوين الحديث على أيدي بعض الصحابة الكرام في الصحف كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وتسمّى: بـ«**الصحيفة الصادقة**» و«**صحيفة أبي هريرة**» التي رواها عنه همّام بن مُنَبِّه، و«**صحيفة جابر بن عبد الله**»... لكن كثيراً من الصحابة الكرام ظلوا ملتزمين بأمر النبي ﷺ بعدم كتابة الحديث، إلى أن وقعت بينهم الفتن، وتفرّق الناس إلى أحزاب وفرق وجماعات وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ يفشو، فأمر الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رحمه الله (٦١-١٠١هـ) علماء كل مصر وبلد بكتابة الحديث وجمعه من صدور الرجال في الكتب.

فظهرت مصنفات أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت١٢٠هـ) ومحمد بن

مسلم بن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ) وعبد الملك بن جريج المكي (ت١٥٠هـ) ومعمر بن راشِد الصنعاني (ت١٥١هـ) ومحمد بن إسحاق القرشي الهاشمي (ت١٥١هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الشامي (ت١٥٦هـ) وسفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت١٦١هـ) والليث بن سعد الفهمي المصري (ت١٧٥هـ) وحمّاد بن سلمة البصري (ت١٧٩هـ) ومالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ) وعبد الله بن المبارك الخراساني (ت١٨١هـ) وهُشَيْم بن بشير الواسطي (١٨٨هـ) وجرير بن عبد الحميد الرازي (ت١٨٨هـ)...

ومنذ ذلك التاريخ أخذ تدوين الحديث أمراً رسمياً، وانتشر في الآفاق، ونشطت الرحلة في طلب الحديث، وظهرت دواوين السنة، على اختلاف مناهجها:

كالصحاح: ومنها «**صحيح البخاري**» (ت٢٥٦هـ) و«**صحيح مسلم**» (ت٢٦١هـ)، و«**صحيح ابن حبان**» (ت٣٥٤هـ)، و«**صحيح ابن خزيمة**» (ت٣١١هـ).

والجوامع: ومنها «**جامع ابن وهب**» (ت١٩٧هـ) و«**جامع الترمذي**» (ت٢٧٩هـ).

والصحف: ومنها «**الصحيفة الصادقة**» لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت٦٥هـ) و«**صحيفة همام بن منبّه** (ت١٣١هـ) **عن أبي هريرة**» (ت٥٩هـ).

والأجزاء: ومنها جزء «**رفع اليدين في الصلاة**»، و«**جزء القراءة خلف الإمام**» وكلاهما للبخاري (ت٢٥٦هـ) و«**الزهد**» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

والسنن: ومنها «**سنن سعيد بن منصور**» (ت٢٢٧هـ)، و«**سنن الدارمي**» (ت٢٥٥هـ)، و«**سنن أبي داود**» (ت٢٧٥هـ)، و«**سنن ابن ماجه**» (ت٢٧٥هـ)، و«**سنن النسائي**» (ت٣٠٣هـ)، و«**سنن الدارقطني**» (ت٣٨٥هـ)، و«**السنن الكبرى للبيهقي**» (ت٤٥٨هـ).

والمصنّفات: ومنها «**مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني**» (ت٢١١هـ)، و«**مصنف ابن أبي شيبة**» (ت٢٣٥هـ).

والمسانيد: ومنها «**مسند الإمام أحمد**» (ت٢٤١هـ)، و«**مسند أبي داود الطيالسي**» (ت٢٠٤هـ)، و«**مسند عثمان بن أبي شيبة**» (ت٢٣٩هـ) و«**مسند البَزّار**» (ت٢٩٢هـ)، و«**مسند أبي يعلى الموصلي**» (ت٣٠٧هـ).

والموطآت: ومنها «**موطأ مالك**» (ت١٧٩هـ)، و«**موطأ ابن أبي ذئب**» (ت١٥٨هـ).

والمستخرجات: ومنها: «**المستخرج على صحيح البخاري**» لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، و«**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة الإسفرائيني (ت٣١٠هـ).

والمستدركات: ومنها: «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ).

والمعاجم: ومنها «**المعجم الكبير**»، و«**المعجم الأوسط**» و«**الصغير**» وثلاثتها للطبراني (ت٣٦٠هـ).

ويُلحق بهذه الكتب كتب التفسير، والفقه، والأدب، والتاريخ التي وضعت في القرون الخمسة الأولى، وروى فيها أصحابها أحاديث بأسانيدهم، ومنها: «**الأم**» للشافعي (ت٢٠٤هـ) و«**تفسير الطبري**» (ت٣١٠هـ) و«**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)...

واستمرت عملية الجمع خمسة قرون، إلى أن توقّفت مع نهاية القرن الخامس الهجري، يقول الإمام أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) في كتابه: «**المدخل إلى السنن**»: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحُجَّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصدُ من روايته والسماع منه أن يصيرَ الحديث مسلسلًا بـ «**حدثنا**» و«**أخبرنا**» وتبقى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأُمَّة شرفاً لنبيِّنا المصطفى ﷺ.

فتخريج الحديث يكون ببيان مصدره من هذه الكتب وأمثالها التي وضعت في هذه الفترة، وتُقَدَّر بحوالي (٢٠٠٠) كتاب.

مراجع الحديث:

هي الكتب التي وُضعت بعد القرن الخامس الهجري إلى زماننا هذا، فهي وإن ذُكرت فيها الأسانيد، إلّا أن العبرة من أسانيدها اتصالها بالأئمة أصحاب الكتب الأصول كالبخاري مثلًا، ولا يصحّ تخريج الحديث من المراجع، بل يجب ردّه لمصدره الأصلي، وتبقى المراجع دليلًا يدلّ على مكان الحديث في المصادر.

لقد قام علماء الحديث بعد القرن الخامس بخدمة الكتب الأصول التي وضعت قبل هذه الفترة، وتنوَّعت خدمتهم لها ما بين: انتخاب، وشرح، ودراسة لأسانيدها والحكم عليها، وتخريجها، وبيان رجالها، وجمعها في جوامع ومجامع كبيرة، وترتيبها، وفهرستها... وسنتكلم عن كل نوع من هذه الأنواع:

١ - فمن الكتب المختارة: «**مصابيح السنة**» للبغوي (ت٥١٦هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» للمُنذري (ت٦٥٦هـ)، و«**رياض الصالحين**» و«**الأربعون النووية**» و«**الأذكار**» وكلّها للنووي (ت٦٧٦هـ) و«**المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**» للدمياطي (ت٧٠٥هـ) و«**جامع العلوم والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**» لابن رجب (ت٧٩٥هـ).

٢ - ومن كتب الأحكام الفقهية: «**عمدة الأحكام**» لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) و«**الإلمام بأحاديث الأحكام**» لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) و«**المحرر في أحاديث الأحكام**» لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) و«**تقريب المسانيد**» لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) و«**بلوغ المرام**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)....

٣ - ومن الشروح: «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) و«**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للنووي (ت٦٧٦هـ) و«**شرح سنن أبي داوود**» للمغلطاي (ت٧٦٢هـ) و«**عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي**» للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، و«**زهر الرُبَى على المجتبى للنسائي**» للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**الإعلام بسننه عليه السلام**» وهو شرح «**سنن ابن ماجه**» لمغلطاي (ت٧٦٢هـ).

٤ - ومن كتب التخريج: «**تخريج أحاديث الأم للشافعي**» لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ) و«**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**» للزيلعي (ت٧٦٢هـ)، و«**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**» للرافعي، تأليف سراج الدين عمر بن الملقّن (ت٨٠٤هـ)، و«**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**» لزين العراقي (ت٨٠٦هـ)، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)...

٥ - ومن المجاميع: «**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الله بن محمد الحُمَيْدي الأندلسي (ت٤٨٨هـ) و«**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الحقّ الإشبيلي (ت٥٨١هـ) و«**التجريد للصحاح السِتّة**» لرُزَيْن بن معاوية العبدري الأندلسي (ت٥٣٥هـ) و«**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) جمع فيه الكتب الخمسة: صحيحي: البخاري، ومسلم، والسنن الثلاثة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، و«**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**» لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**كنز العمال**» للمتّقي الهندي علاء الدين **علي** (ت٩٧٥هـ)،

و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الفاسي المغربي (ت١٠٩٤هـ)...

٦ - **ومن كتب الأطراف**: «**أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**» لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، و«**الأطراف**» لأبي القاسم علي بن عساكر (ت٥٧١هـ) جمع فيه أطراف الكتب الستة، و«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» للمزّي (ت٧٤٢هـ) الذي نقّح فيه كتاب ابن عساكر، وزاد فيه زيادات، و«**ذخائر المواريث في الدِلالة على مواضع الحديث**» لعبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ) الذي لخص فيه كتاب المِزّي، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ضمّنه أطراف: «**مسند الشافعي**» و«**موطأ مالك**» و«**مسند أحمد**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المنتقى**» لابن الجارود، وهذه الكتب مظنة وجود الحديث الصحيح بعد الكتب الستة، التي جمع أطرافها المِزي في «**تحفة الأشراف**»، كما ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب: «**المسند المعتلي لأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أحاديث «**مسند أحمد**» على طريقة الأطراف.

٧ - **ومن كتب الزوائد**: «**شرح زوائد مسلم على البخاري**»، و«**شرح زوائد أبي داود على البخاري ومسلم**»، و«**شرح زوائد الترمذي على الكتب الثلاثة**» و«**شرح زوائد النسائي على الكتب الأربعة**» وشرح زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة ويسمّى: «**ما تمسّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه**» وكُلُّها للسراج عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت٨٠٤هـ)، و«**غاية المقصد في زوائد أحمد**» على الكتب الستّة، و«**كشف الأستار عن زوائد البَزَّار**» و«**المقصَد العَلِيّ في زوائد أبي يَعْلَى الموصلي**» و«**البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**» للطبراني، و«**مجمع البحرين في زوائد المعجمين**»، و«**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**» و«**زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة**»، و«**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**» و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» وكلّها للحافظ نور الدين أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، و«**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٨ - **ومن كتب الترتيب**، وهي نوعان: كتب الترتيب الموضوعي، ومنها: «**ترتيب ثقات ابن حبّان**» و«**تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحِلْيَة**» رتّب فيه أحاديث كتاب «**حِلية الأولياء**» لأبي نُعَيْم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ)، و«**ترتيب ثقات العجلي**» و«**ترتيب أحاديث الغيلانيات**» و«**ترتيب أحاديث الخلعيات**» و«**ترتيب أحاديث فوائد تمّام**» و«**ترتيب أحاديث**

الأفراد للدارقطني» وكُلُّها للحافظ نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، وقد رتّب فيها جميع هذه الكتب على الأبواب، ومنها أيضاً: «**الفتح الرباني لترتيب مسند إمام أحمد بن حنبل الشيباني**» و«**منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» كلاهما لأحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (ت١٣٧١هـ) وقد رتّب فيهما أحاديث الكتابين على الأبواب الفقهية.

ومن كتب الترتيب الألفبائي لأوائل الأحاديث: «**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للجلال السيوطي (ت٩١١هـ) وضمنها أحاديث (٤٠) كتاباً من المصادر الحديثية، وتبعَه على هذا المنهج كثير من العلماء، فرتّبُوا أحاديث كتاب واحد أو أكثر، ومنهم أبو هاجر محمد بسيوني زغلول الذي وضع «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» وضمنها أحاديث (١٥٠) كتاباً من المصادر والمراجع الحديثية، وللفقير كاتب هذه الأسطر عشرون فهرساً لعشرين كتاباً من كتب الحديث، وكلها مطبوع.

٩ - من كتب الأحاديث المشتهرة: «**التذكرة في الأحاديث المشتهرة**» للزركشي (ت٧٩٤هـ) و«**اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) و«**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت٩٠٢هـ) و«**الغمّاز على اللمّاز**» لنور الدين السَّمْهُودِي (ت٩١١هـ) و«**الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**» للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**» لابن الديبع الشيباني (ت٩٤٤هـ) و«**كشف الخفاء ومُزيل الإلباس فيما يدور من الحديث على ألسنة الناس**» للعجلوني إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ).

١٠ - ومن كتب الأحاديث الموضوعة: «**معرفة التذكرة**» لابن طاهر (ت٥٠٧هـ) و«**الأباطيل والمناكير**» للجورقاني (ت٥٤٣هـ) و«**الموضوعات**» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، و«**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**» لابن عراق الكتاني (ت٩٦٣هـ) و«**الأسرار المرفوعة**» و«**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**» كلاهما للمُلّا علي القاري (ت١٠١٤هـ).

طرق تخريج الحديث:

هناك خمسة طرق لتخريج الحديث، يلجأ الباحث إلى أيّة واحدة منها بعد النظر في حديثه، فيحدّد الطريقة الواجب اتخاذها، وهذه الطرق هي: التخريج عن طريق موضوع الحديث، وعن طريق معرفة راوي الحديث، وعن طريق معرفة أوّل الحديث، وعن

طريق معرفة أيّة كلمة من الحديث، وعن معرفة صِفة مِن صفات الحديث، وسنتكلّم عن هذه الطرق واحدة واحدة، ونبيّن أشهر الكتب التي يرجع إليها الباحث في كل طريقة:

١ - التخريج عن طريق موضوع الحديث:

إذا عرف الباحث موضوع الحديث، كالحج مثلًا، أو الطهارة، أو الطلاق... يستطيع أن يستعين بأربعة أنواع من الكتب:

أ - الكتب الأصلية المؤلفة على المواضيع، أي: الكتب والأبواب الفقهية، «**كصحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» وسائر الصحاح، والسنن الأربعة، وسائر السنن، والموطآت، والمصنفات، والجوامع، والمستدركات، والمستخرجات المتقدمة ص١٥٢. فيستطيع الباحث الرجوع إليها، وتخريج حديثه منها، بعد قراءة فهارسها.

ب - الكتب المتأخرة المُرتّبة لكتب سابقة مؤلّفة على المسانيد، أعاد مؤلفاها ترتيبها على الأبواب، كـ «**الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**» لأحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (١٣٧١هـ) و«**فتح الودود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» له أيضاً.

ج - الكتب المتأخرة المؤلّفة على الأبواب، الجامعة لعدّة كتب أصليّة، «**كجامع الأصول**» لابن الأثير، المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» لأبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) و«**المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«**كنز العمال**» للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ).

د - مفتاح كنوز السنة، للمستشرق م. منسنك، وهو كتاب يفهرس لأربعة عشر كتاباً من أصول كتب الحديث، وهي: الكتب الستّة، و«**مسند الإمام أحمد**»، و«**موطأ الإمام مالك**»، و«**مسند الدارمي**»، و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند الإمام زيد**» و«**مغازي الواقدي**» و«**سيرة ابن هشام**» «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد.

٢ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث

إذا عرف الباحث راوي الحديث من الصحابة، أو سند الحديث يلجأ إلى استخدام نوعين من الكتب:

أ - **المسانيد**: وهي الكتب الأصلية المؤلفة على أسماء الصحابة، وتجمع أحاديث كل صحابي على حِدَة، ومنها: «**مسند الإمام أحمد**» و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند أبي يعلى الموصلي**» وغيرها...

ب - **كتب الأطراف**: وهي التي جمع أصحابها أحاديث كتاب أصلي أو أكثر، كانت مرتبة على الأبواب، فأعادوا ترتيبها على أسماء الصحابة على حروف المعجم، وجمعوا أحاديث كل صحابي تحت اسمه، فيذكرون من الحديث **طرفه** الأول استغناء عن ذكر تتمّته، وفي حال كانت أحاديث الصحابي الواحد كثيرة، رتبوا أحاديثه بحسب الرواة عنه من التابعين، فيذكرون أسماءهم على ترتيب حروف المعجم، ويذكرون مروياتهم عن هذا الصحابي. . . ومن هذه الكتب:

«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» لِلمزّي (ت٧٤٢هـ) وهو يجمع أحاديث الكتب الستّة المعروفة، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وهو يجمع أحاديث عشرة كتب هي: «**مسند الشافعي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري**» و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المنتقى لابن الجارود**» و«**مستدرك أبي عوانة الإسفرائيني**». ولابن حجر العسقلاني أيضاً: «**إِطْرافُ المُسْنِد المُعْتَلِي بأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أطراف «**مسند الإمام أحمد**». ولسائل أن يتساءل: أليس «**مسند الإمام أحمد**» مؤلّفاً على أسماء الصحابة، فما هي جدوى ترتيب أحاديثه على طريقة الأطراف؟ وما الفرق بينه وبين «**المسند المعتلي**»؟ فالجواب أن بين الكتابين فوارق عديدة أهمها:

- أن الإمام أحمد لمّا ألّفَ كتابه لم يرتّب أسماء الصحابة على ترتيب حروف المعجم وإنما بحسب سابقتهم في الإسلام وأفضليتهم، بينما هي في كتاب أطرافه لابن حجر مرتّبة ألفبائياً.

- أن البحث في المسند عن حديث في مسانيد الصحابة المكثرين من الرواية: كعبد الله بن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، يضطر الباحث إلى قراءة مئات الصفحات لعثور على حديثه؛ لأنه لم يرتّب الأحاديث على نسق معيّن، بينما هي في كتاب الأطراف مرتبة حسب الرواة عن الصحابي من التابعين، وفي حال كانت مرويات التابعي الواحد كثيرة، افتتح المؤلف ترتيباً آخر لأتباع التابعين. . . وهكذا. وهذا ما يسهّل عملية البحث فيه.

٣ - البحث عن طريق معرفة أول الحديث

إذا كان الباحث يعرف أول حديثه الذي يبحث عن تخريجه، فما عليه إلا اللجوء إلى الكتب التي رُتبت فيها الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، وهي على نوعين:

- الكتب الإفرادية أو الجامعة لعدة كتب، التي رُتِّبت أحاديثها على ترتيب حروف المعجم، ومنها: «**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت٩٠٢هـ) و«**الغماز على اللمّاز**» للسمهودي (ت٩١١هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» و«**الزيادات على الجامع الصغير**» وثلاثتها للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**» و«**الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور**» وكلاهما لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، و«**الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**» ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ) و«**المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**» للميرغني (ت١٢٠٧هـ) و«**الكنز الثمين من أحاديث النبي الأمين**» لعبد الله بن محمد بن الصدّيق الغماري المغربي (ت١٤١٣هـ)...

- فهارس الكتب المفردة أو الجامعة، ومنها: «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» لمحمد بن بسيوني زغلول، وفهارس الكتب الموضوعة لكل كتاب من كتب الحديث، وهي مذكورة في كتاب «**علم فهرسة الحديث**» للفقير كاتب هذه الأسطر.

وقد ظهرت مؤخراً أقراص (C. D) الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تجمع آلاف الكتب، ويمكن للباحث الاستعانة بها لمعرفة مخرج حديثه لكن عليه ألّا يكتفي بها ويخرج حديثه منها، بل يتحتّم عليه الرجوع للمصادر الأصلية التي يُرشده إليها، فهذه الأقراص ليست إلّا دليلًا ومرشداً.

٤ - البحث عن طريق معرفة أية لفظة من ألفاظ الحديث

هذه الطريقة تعتمد على حفظ الباحث أية لفظة من ألفاظ الحديث، ولنأخذ مثلًا حديث: «**ذاق طعم الإيمان مَن رضي بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولًا**» يمكن أخذ أيّة كلمة من الحديث واتباع الطريقة نفسها التي تقدّمت في تخريج الآية القرآنية ص١٥٠. ويمكن الاستعانة بالكتب المؤلّفة على أساس ترتيب ألفاظ الحديث ومنها: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**» الذي وضعه مجموعة من المستشرقين بإشراف المستشرق ونسنك، وهو يضم أحاديث تسعة كتب من الأصول وهي: «**صحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» و«**سنن أبي داود**» و«**سنن الترمذي**» و«**سنن النسائي**» و«**سنن ابن ماجه**» و«**سنن الدارمي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**». وهو يعتمد الرموز للإشارة للكتب، وهي (خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنسائي، و(جه) لابن ماجه، و(مي) للدارمي، و(حم) لمسند أحمد، و(ط) لموطأ مالك. والإحالة في هذا المعجم إلى أحاديث البخاري، وأبي داود، والنسائي، وابن

ماجه، والدارمي، والموطأ إلى اسم الكتاب، ورقم الباب فيه، وإلى «**صحيح مسلم**» بذكر اسم الكتاب ثم رقم الحديث فيه؛ لأن مسلماً لم يُبَوِّب لكتابه، وإلى «**مسند أحمد**» بذكر الجزء والصفحة وفق طبعة المطبعة الميمنية بالقاهرة.

وممّا يستعان به في هذه الطريقة أيضاً: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في «**مسند أبي يعلى الموصلي**»، الذي حقّقه الأستاذ حسين أسد الداراني وهو من جملة فهارس الكتاب، وطبع في جزءين ملحقين، و«**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف في سنن الدارقطني**» لكاتب هذه الأسطر، وهو مطبوع في جزء مستقلّ، بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦هـ.

٥ - البحث عن طريق صفة من صفات الحديث

هذه الطريقة تقوم على تحديد صفة معيّنة من صفات الحديث، كأن يكون حديثاً من أحاديث التفسير، أو الأحاديث القدسية، أو المشتهرة، أو المسلسلة، أو المعلولة، أو الموضوعة، أو الضعيفة، أو الشمائل والخصائص النبوية، أو المناقب والفضائل، أو الترغيب والترهيب، أو الأحكام، أو الزهد، أو الأذكار، أو عمل اليوم والليلة، أو السيرة النبوية...

أما أحاديث التفسير كقوله ﷺ: «**﴿الكوثر﴾ نهر في الجنة حافتاه من ذهب...**» فيمكن الرجوع في تخريجها إلى كتب التفسير بالمأثور، وهي التي فسّر أصحابها الآيات بما أُثِرَ عن النبي ﷺ من أحاديث، وعن الصحابة الكرام من آثار، ومنها: «**جامع البيان عن تأويل آيات القرآن**» لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) و«**معالم التنزيل**» لمحمد بن حسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) و«**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير (ت٧٧٤هـ) و«**الدرر المنثور في التفسير بالمأثور**» للجلال السيوطي (ت٩١١هـ) و«**فتح القدير الجامع بين فنّيْ الرواية والدراية من علم التفسير**» لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت١٢٥٥هـ).

وأما الأحاديث القدسية فهي التي يرويها النبي ﷺ عن ربّه تبارك وتعالى، ويصرّح بذلك في أولها فيقول: (إن الله تعالى يقول....) ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تعالى: كذّبني ابنُ آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إيّاي فقولهُ: لَنْ يُعيدني كما بدأني، وليس أولُ الخلق بأهونَ عليَّ مِن إعادته، وأمّا شتمه إيّاي فقوله: اتخذ الله ولداً، وأنا الأحد الصَمَدُ، لم أَلِد ولم أولَد، ولم يَكُن لي كُفُواً أحد**» (رواه البخاري) ومن الكتب الجامعة للأحاديث القدسية: «**الأحاديث القدسية**» لأبي المعالي صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي (ت٦٧٣هـ) و«**الأحاديث**

القدسية» للنووي (ت٦٧٦هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لعبد الرحمٰن بن علي ابن الدَيْبَع الشيباني (ت٩٤٤هـ)، و«**الأحاديث القدسية والكلمات الأنسية**» لمُلّا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لمحمد بن مصطفى الخادمي (ت١١٧٦هـ)، و«**الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**» لمحمد مكّي الطرابزوني المدني (ت١١٩١هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والحديث، و«**الأحاديث القدسية**» لأحمد فارس، و«**الأحاديث القدسية**» لخالد العطّار، وعبد القادر عرفان العشا حسّونة.

وأما الأحاديث المشتهرة: فهي التي تتداول على ألسنة الناس، وتشتهر بينهم، وليس من الضروري أن تكون أحاديث من أقوال الرسول ﷺ، بل ربّما كانت حِكَماً منتشرة بين الناس، ولكنها نُسبت للنبي ﷺ، كـ: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**» فيجب على الباحث الكشف على هذه الأقوال، وتحقيق نسبتها للنبي ﷺ، وبيان مخارجها في كتب الحديث الأصول. وتقدّمت كتب الأحاديث المشتهرة ص١٥٧.

وأما الأحاديث المسلسلة: فهي التي توارد فيها قول أو فعل أو صِفَة في جميع رجال السند، ومثاله: الحديث المسلسل بالأولية، وسمّي بذلك؛ لأن كل راوٍ في سنده يقول عبارة: (وهو أوّل حديث سمعته منه). ومِن هذه الأحاديث: المسلسل بالمصافحة، والمشابكة، وبالعيدين، والأسْوَدَيْن: التمر والماء، والمَحبَّة، والمسلسل بالمحمّدين، وهو ما كانت جميع أسماء رواته محمد، وبالدمشقيين، والبغادِدة، والمصريين، والحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة... ومن الكتب الجامعة للمسلسلات: «**المسلسلات**» لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت٣٤٢هـ)، و«**المسلسلات**» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) و«**التحفة المدنية في المسلسلات الوترية**» لمحمد علي بن ظاهر الوتري المدني (ت١٣٢٢هـ)، و«**المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**» لعبد الباقي الأيوبي الكنوي (ت١٣٦٤هـ) و«**المسلسلات الكبرى**» لمحمد عبد الحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، وهي تزيد على مائة كتاب.

وأما الأحاديث المعلولة: قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص٨٤: (العلّة في اصطلاح المحدّثين سبب خفيّ يقدح في صحّة الحديث، وظاهِرُهُ السلامَةُ منه). وقال الجلال السيوطي في «**تدريب الراوي**» ص٣٥٥: (ومِن أحسنه - أي علوم الحديث - تصنيفه أي الحديث مُعَلَّلا، بأن يجمع في كل حديث أو باب طُرُقَه، واختلافَ رُواته، فإن معرفة العلل من أجلّ أنواع الحديث). وقال الحافِظ ابن رجب في شرح علل الترمذي ٢/

٨٠٥: (وقد صُنِّفت فيه كتب كثيرة مُفردة بعضُها غير مُرَتَّبَة كالعلل المنقولة عن يحيى القطّان (ت١٩٨هـ) وعليّ ابن المديني (ت٢٣٤هـ) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وغيرهم، وبعضها مرتّبة، ثم منها ما رتّب على المسانيد ك: «**علل الدارقطني**» (ت٣٨٥هـ)، وكذلك «**مسند علي ابن المديني**» (ت٢٣٤هـ) ومسند «**يعقوب بن شيبة**» (ت٢٦٢هـ) هما في الحقيقة موضوعانِ لعلل الحديث، ومنها ما هو مرتّب على الأبواب ك: «**علل ابن أبي حاتم**» (ت٣٢٧هـ)، و«**العلل**» لأبي بكر الخلال الحنبلي (ت٣١١هـ) و«**كتاب العلل**» للترمذي (ت٢٧٩هـ)).

وأما الأحاديث الموضوعة: فهي التي وُضِعت على النبي ﷺ - أي كُذِبَت عليه وليست من أقواله - وقد حذّر النبي ﷺ من الكِذب عليه فقال: «**مَن كذبَ عليَّ فليتبوَّأ مقعده من النار**» (أخرجه البخاري)، وقد نشأ الكذبُ على رسول الله ﷺ عقِب الفتن وظهورُ الفِرَق، فأخذت كلُّ فِرقة تضع الأحاديث لتقوّي موقفها، وتدعم آراءها وتذمّ غيرها، ثم فشا الكذبُ بعد ذلك، ومن الأحاديث الموضوعة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمّةٍ يهوداً، ويهود أمّتي المرجئة**» (أخرجه ابن عَدِيّ في الكامل٣/ ١١١٢). وتقدمت كتب الأحاديث الموضوعة ص١٥٧.

وأما الأحاديث الضعيفة: فهي التي لم تجمع صفة الصحيح أو الحسن، قال السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٧٩: (قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فَقْدِ صِفَةٍ من صِفاتِ القبول الستَّة وهي: الاتّصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشُذوذ، وعدم العلّة، وباعتبار فَقْد صِفَة مع صِفَةٍ أخرى تليها أوّلًا، ثم مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة، فبلغت فيما ذكره العراقي في «**شرح الألفية**» اثنين وأربعين قسماً، ووصّله غيره إلى ثلاثة وستّين، وجمع ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المُناوِي في كراسة، ونوَّع ما فَقَدَ الاتّصالَ إلى ما سقط منه الصحابيُّ، أو واحد غيرُه أو اثنان، وما فَقَدَ العَدالَةَ، إلى ما في سَنَدِه ضعيفٌ أو مجهولٌ، وقسّمها بهذا الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قِسماً باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقّق وقوعها)، ثم قال: (ويتفاوت ضعفُه بحسب شِدّة ضعفِ رواته وخِفَّتِه) ثم ذكر أوْهى الأسانيد عن الصحابة، نقلًا عن الحاكم فقال:

أوْهَى الأسانيد عن أبي بكر الصديق: صَدَقَة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مُرَّة الطَّيِّب، عنه.

وأوْهَى الأسانيد من أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عمر بن الخطاب: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جَدّه، فإن الثلاثة لا يُحتجّ بهم.

وأوْهَى الأسانيد عن أبي هريرة: السَّرِيّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان، عنها.

وأوْهَى الأسانيد عن ابن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن أنس: داود بن المحبَّر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عيّاش، عنه.

وأوْهَى أسانيد المكّيين عن ابن عباس: عبد الله بن ميمون القدَّاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد اليمنيين عن ابن عباس: حفص بن عمر العَدَني، عن الحَكَم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد ابن عباس مطلقاً: فالسُّدِّيّ الصغير محمد بن مروان، عن الكَلبي عن أبي صالح عنه. قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

وأوْهَى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رشدين، عن أبيه، عن جدّه، عن قرة بن عبد الرحمن، عن كل مَن رَوَى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوْهَى أسانيد الشاميين: محمد بن قَيْس المصلوب، عن عبيد بن زَحْر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

وأوْهَى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمن بن مُلَيْحَة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحّاك، عن ابن عباس.

وتقدّمت كتب الحديث الضعيف ص١٥٧.

وأما أحاديث الشمائل والخصائص: فهي التي تتكلّم عن شمائل النبيّ ﷺ وخصائصه وصفاته، ومثاله حديث أنس: «**كان رسول الله ﷺ لا يردُّ الطِّيبَ**» (أخرجه الترمذي في الشمائل برقم ٢١٩) ومن الكتب المفردة في ذلك: «**الأدب المفرد**» للبخاري (ت٢٥٦هـ)، و«**الشمائل المحمدية**» للترمذي (ت٢٧٩هـ)، و«**أخلاق النبي ﷺ وآدابه**»

لأبي الشيخ ابن حيّان (ت٣٦٩هـ)، و«**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**» للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، و«**الخصائص النبوية**» للخيضِري محمد بن محمد (ت٨٩٤هـ) و«**أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب**»، و«**الخصائص الكبرى**» كلاهما للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**سيدنا محمد رسول الله**» لعبد الله سراج الدين (ت١٤٢٢هـ)، و«**محمد ﷺ الإنسان الكامل**» لمحمد بن علوي المالكي الحسني.

وأما أحاديث الفضائل والمناقب: فهي التي تتكلم عن فضائل بعض الصحابة كخصائص علي بن أبي طالب، للنسائي (ت٣٠٣هـ)، و«**مناقب علي بن أبي طالب**» و«**فضائل الصحابة**» كلاهما لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، و«**مناقب عمر بن الخطاب**» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، و«**الرياض النضرة في مناقب العشرة**» للمحب الطبري (ت٦٩٤هـ). أو عن فضائل الأعمال، ومنها: «**فضائل الأعمال**» لأبي أحمد حميد بن مخلد ابن زنجويه (ت٢٤٨هـ)، و«**فضائل الأعمال**» لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧١٠هـ). أو عن فضائل الأوقات، ومنها: «**فضائل الأوقات**» لعبد الجبار بن محمد البيهقي، و«**فضائل رجب**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«**فضائل شهر رمضان**» لأبي الحسن، علي بن عبد الله المعروف بابن المنجم (ت٣٥٢هـ). أو عن فضائل البلدان، ومنها: «**فضائل مكة**» و«**فضائل المدينة**» كلاهما للمفضّل بن محمد الجَنَدِي (ت٣٠٨هـ)، و«**الدرة الثمينة في التفضيل بين مكة والمدينة**» للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**فضائل بيت المقدس**» للشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت٨٧٤هـ)، أو فضل العلم، ومنها: «**جامع بيان العلم وفضله**» لابن عبد البَرّ (ت٤٦٣هـ)، و«**فضل العلم**» للمَرْهبي (ت١١١٣هـ).

وأما أحاديث الأحكام: فهي التي تتحدّث عن الأحكام الفقهية كالطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والبيوع، وسائر المعاملات، والنكاح والطلاق، والجنايات، وهذه الأحاديث لها مصدران:

كتب السنن، وهي الكتب الأصلية التي روى أصحابها الأحاديث بأسانيدهم، ورتّبوها على أبواب الفقه ولم يضمنوها إلّا أحاديث الأحكام الشرعية دون سائر أبواب الدين، كالإيمان، والتاريخ، والسير، والتفسير... وتقدمت كتب السنن ص١٥٣.

كتب الأحكام الشرعية، وهي الكتب المتأخرة التي جمعها أصحابها من الكتب الأصول، ورتّبوها على أبواب الفقه، وتقدمت كتب أحاديث الأحكام ص١٥٤-١٥٥.

أما أحاديث الترغيب والترهيب: فهي الكتب التي جمعها أصحابها من الكتب الأصول، على أساس الترغيب والترهيب، فيسوقون أحاديث الترغيب في أمر من الأمور، كالصلاة مثلًا، ثم يسوقون أحاديث الترهيب من تركه، ومثاله حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**بُنِيَ الإسلام على خمس: شَهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**» (رواه البخاري ومسلم)، وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة**» (رواه أحمد ومسلم). ومن الكتب المؤلفة في هذا الفن «**الترغيب في علم القرآن**» لمحمد بن واقد الواقدي (ت٢٠٧هـ)، و«**الترغيب**» لحَميد بن مخلد ابن زَنْجُويَه (ت٢٥١هـ)، و«**الترغيب في فضائل الأعمال**» لعمر بن أحمد ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، و«**الترغيب**» لأحمد بن خالد الرقي الكوفي، و«**الترغيب والترهيب**» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التَيْمي الإصبهاني (ت٥٣٥هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ) وله اختصارات، الأول: «**مختصر الترغيب والترهيب**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) والثاني: «**إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم**» ليوسف بن اسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ)، والثالث: «**فتح القريب المجيب على تهذيب الترغيب والترهيب**» للسيّد علوي بن عباس المالكي الحسني (ت١٣٩١هـ).

وأما أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة: فهي التي تختص بأذكار اليوم والليلة وما أثر عن النبي ﷺ من الأدعية، ومثاله حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن صلّى الفجرَ في جماعة، ثم قَعَدَ يَذْكرُ الله تعالى حتى تَطلُعَ الشَمسُ، ثم صلى ركعتين كانت كأجر حَجَّة وعُمرة تامَّة تامَّة**» (أخرجه الترمذي، وقال حديث حسن). ومن الكتب المصنّفة في الأذكار: «**عمل اليوم والليلة**» للنسائي (ت٣٠٣هـ) و«**عمل اليوم والليلة**» لابن السُنّي (ت٣٦٤هـ)، و«**الأذكار المنتخبة من كلام سيّد الأبرار**» للنووي (ت٦٧٦هـ) و«**فضل الصلاة على النبي ﷺ**» لإسماعيل بن اسحاق الجهضمي (ت٢٨٢هـ) و«**القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**» للسخاوي (ت٩٠٢هـ).

وأما أحاديث الزهد: فهي أحاديث الرقائق التي أفردها بعض العلماء في كتب خاصة بأسانيدهم، ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الغِنَى عن كثرة العرض، وإنما الغِنَى غِنَى النفس**» (أخرجه الإمام أحمد في الزهد ١/ ٥١)، ومن

الكتب المصنّفة في هذا الفن: «**الزهد**» لعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) و«**الزهد**» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، و«**آداب النفوس**»، و«**المسائل في أعمال القلوب والجوارح**»، و«**المسائل في الزهد**»، و«**الرعاية لحقوق الله**» و«**معاتبة النفس**» و«**التوهُّم**» و«**رسالة المسترشدين**» وكلّها للحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٣هـ)، و«**نوادر الأصول**» للحكيم الترمذي (ت٢٥٥هـ) و«**تنبيه الغافلين**» للسمرقندي (ت٣٧٣هـ) و«**الزهد**» لابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) وسائر مؤلفاته وهي تقارب (٢٥٠) كتاباً و«**التذكرة في أمور الآخرة**» للقرطبي (ت٦٧١هـ).

وأما أحاديث الطب النبوي: فهي التي تتناول كيف كان النبي ﷺ يعالج نفسه وأصحابه، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شِفاء**» (متّفق عليه، أخرجه الشيخان البخاري ومسلم). ومن الكتب في هذا الفن: «**الطب النبوي**» لأبي بكر السنّي (ت٣٦٤هـ) و«**الطب النبوي**» لأبي نُعَيْم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ)، و«**الطب النبوي**» للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**الطب النبوي**» لابن القيّم (ت٧٥١هـ)...

وأما أحاديث السيرة النبوية: فهي التي تروي لنا تفاصيل ووقائع ومجريات سيرته ﷺ، ومنها حديث أبي قتادة الأنصاري: سأل أعرابيٌّ رسولَ الله ﷺ فقال: ما تقولُ في صوم يوم الاثنين؟ قال: «**ذاك يومٌ ولدْتُ فيه، وفيه أوحيَ إليّ**» (أخرجه مسلم، ورواه الذهبي في السيرة النبوية ١/ ٣٥) ومن الكتب المؤلفة في هذا الموضوع «**مغازي الواقدي**» (ت٢٠٧هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن إسحاق (ت١٥١هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن هشام (ت٢١٣هـ)، و«**عيون الأثر في فنون المغازي والسير**» لابن سيّد الناس (ت٧٣٤هـ)، و«**السيرة النبوية**» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

ثانياً: الحكم على الحديث:

بعد أن تعرّفنا على طرق تخريج الحديث بقي علينا ذكر الحكم عليه وبيان درجته من الصحّة، وهل يصحّ الاحتجاج به أم لا؟ ويُرجع في ذلك إلى أقوال أئمة الحديث السابقين حول هذا الحديث، وفي حال لم يجد الباحث حكم الأئمة السابقين - وهو نادرٌ جداً - قام هو بدراسة سنده وبيان الحكم عليه وعلى الباحث ألا يستشهد في بحثه إلا بالحديث الصحيح، ويجتنب الضعيف والموضوع، لئلّا يفقد بحثه قيمته وأهميّته؛ لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

١ - أقوال الأئمة في الحكم على الحديث:

قام علماء الحديث منذ القرن الأول الهجري بصيانة الحديث، والتحرّي في روايته، وبدأ ذلك على أيدي الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ومنهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي موسى الأشعري «**أنه استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولًا، فَرَجَعَ أبو موسى، فَفَرَغَ عمر فقال: ألم أسمعْ صوتَ عبد الله بن قيس ؟ ائذنوا له، قيل: قَدْ رَجَعَ فَدعاه، فقال: كُنّا نُؤمَرُ بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبَيِّنَة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم فقالوا: لا يشهدُ لك على هذا إلّا أصْغَرُنا: أبو سعيد الخُدْري، فذهب بأبي سعيد الخُدْرِي، فقال عمر: أخَفِيَ عليَّ مِن أمْرِ رسول الله ﷺ ؟ ألهاني الصفقُ بالأسواقِ، يعني الخروجَ إلى تجارةٍ**» فقوله «**تأتيني على ذلك بالبينة**» يدلّ على تثبّته وتحرّيه في رواية الحديث.

وأخرج الإمام مسلم في أول المقدمة من صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ: (اعلم وفّقكَ الله تعالى أنّ الواجب على كل أحد عَرَفَ التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثِقات الناقلين لها من المُتّهمين، أن لا يروي منها إلّا ما عرف صحّة مَخارجه، والسِتَارَة في ناقِليه، وأن يَتّقي منها ما كان منها عن أهل التُهَم، والمُعاندين مِن أهْلِ البِدَعِ. والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالَفَه قولُ الله جلّ ذِكْرُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦] وقال جلّ ثناؤه: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال عزّ وجل: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] فَدَلَّ بما ذكرنا مِن هذه الآي أن خبر الفاسِقِ ساقِطٌ غيرُ مقبولٍ، وأنّ شهادة غيرِ العَدْلِ مَرْدُودَةٌ. . . ودَلّتِ السُنّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دِلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: «**مَن حَدَّث عنّي بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبين**») **ثم أسنده إلى المغيرة بن شعبة مرفوعاً**.

ثم أخرج بسنده إلى محمد بن سيرين قال: «**إن هذا العِلْمَ دِينٌ، فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم**».

ثم أخرج بسنده عنه قال: «**لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفِتْنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنْظَرُ إلى أهل السُنَّة فيُؤْخَذُ حديثهم، ويُنْظَرُ إلى أهل البِدَعِ فلا يؤخَذُ حديثُهم**».

وقد وضع علماء الحديث كتباً تتضمن علوماً وقواعد وضوابط لقبول الرواية، ودرسوا أحوال المتن والسند، وحفظوا تراجم وتواريخ الرُواة واحداً واحداً، ووضعوا قواعد الجرح والتعديل لبيان من تُقبل روايته ومَن لا تُقبل، وجمعوا أسماءهم في دواوين خاصّة، فأفردوا الثقات في مصنفات، وأفردوا الضعفاء، وأفردوا الكذّابين والوضاعين، ونقدوا الأسانيد المتصلة وميّزوها عن المنقطعة، وما سقط من إسناده رجل، أو رجلان أو أكثر، واصطلحوا لكل حديث باسم يُعرف به.

ثم أطلقوا أحكامهم على الأحاديث، كما فعل الإمامان البخاري (ت٢٥٦هـ) ومسلم (ت٢٦١هـ) في صحيحيهما، حيث محّصا الأحاديث وميّزا الصحيح منها، وضمناه في كتابيهما فصحَّ لهما ذلك، وأقرّ لهما العلماء.

وقد حاول كثير من الأئمة الاقتداء بهما بإفراد الصحيح في تصانيفهم كابن حبّان (ت٣٥٤هـ) وابن خُزَيْمة (ت٣١١هـ) وابن السَّكَن (ت٣٥٣هـ) وأبي عونة الإسفرائيني (ت٣١٦هـ) وأبي نعيم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ) والحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)... فصحّ لهم ذلك إلى حدٍّ كبير، لكن لم تسلم كتبهم من الضعيف، بل والشديد النكارة. فإذا خرّج الباحث أحاديث هؤلاء الأئمة فعليه ألا يسلّم لهم، بل ينقل أقوال العلماء الذين قاموا بعدهم بنقد أحاديثهم والحكم عليها، كما فعل النووي (ت٦٧٦هـ)، والمنذري (ت٦٥٦هـ) والمِزّي (ت٧٤٢هـ) والذهبي (ت٧٤٨هـ) والزيلعي (ت٧٦٢هـ) وابن الملقّن (ت٨٠٤هـ) والعراقي (ت٨٠٦هـ) والهيثمي (ت٨٠٧هـ) وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في تصانيفهم المتقدّمة في كتب التخريج ص.١٥٥

أما الإمام أبو داود (ت٢٥٧هـ) فيقول في رسالته «إلى أهل مكة في وصف سننه»: (لم أُخَرِّج فيه إلّا الصحيح أو ما يقاربه، وما فيه من ضعيف فقد بيَّنْتُه) فما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج، فيقول الباحث عقب تخريج حديث منه: (سكت عنه أبو داود)، وإذا تكلّم أبو داود على الحديث بتضعيف نقل الباحثُ قوله عقب التخريج منه.

كما قام الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ) بالحكم على أحاديثه عقب ذِكْرها، فإذا خرّج الباحث منه حديثاً وجب عليه نقل قوله عقبه، كأن يقول: أخرجه الترمذي في جامعه وصحَّحه، أو حَسَّنَه، أو (وقال: حديث حسن صحيح) أو غيره ممّا يقوله.

وأما الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) فقد استدرك على الصحيحين للبخاري ومسلم، ويقول عقب حديثه: (هذا حديث صحيح على شرطيهما ولم يخرّجاه) لكن الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) تعقّبه، وحكم على أحاديثه حديثاً حديثاً، وطُبع كتابه «**تلخيص**

المستدرك» بأسفل صفحات **«المستدرك»** للحاكم، فلا يستغني الباحثُ عن أحكام الذهبي، وينبغي للباحث عقب التخريج من **«المستدرك»** ونقل أحكام الحاكم النيسابوري أن يبيّن إقْرار الذهبي أو عدمه، فيقول عقبه: (وأقرّه الذهبي) أو ينقل قول الذهبي حول هذا الحديث إن لم يقرّه.

وأما **«مسند الإمام أحمد»** و**«مسند ابن أبي شيبة»** ومسند **«الحارث بن أبي اسامة»** و**«مسند إسحاق بن راهوية»** و**«مسند البزار»** و**«مسند أبي يعلى»** و**«صحيح ابن حبّان»** و**«معاجم الطبراني الثلاثة»** فقد جمع زوائدها الحافظ نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ) في كتابه **«مجمع الزوائد»** وحكم على أحاديثها، فتؤخذ أحكامه عليها منه.

وقد قام السيوطي (ت٩١١هـ) بعمل هائل حينما جمع أحاديث (١٢٠) كتاباً من كتب السُنَّة في الأصول كتبه الثلاثة **«الجامع الصغير»** الذي ضمنه الأحاديث القولية التي لا تتجاوز السطر أو السطرين و**«الجامع الكبير»** الذي ضمنه الأحاديث القولية الكبيرة، وأتبعه بأحاديث الصفات والشمائل المصدَّرة بـ: «كان» ثم وضع **«الزيادات على الجامع الصغير»**، وطريقته أنه يخرّج الحديث في كتبه، ثم يذكر راويه من الصحابة، ثم يذكر مخارجه من كتب الحديث الأصلية، ثم يرمز لصحتها بالرمز (ص) أو حسنها بالرمز (ح) أو ضعفها بالرمز (ض).

لكن العلماء انتقدوه على أحكام أحاديث كثيرة، ومنهم الإمام محمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) في كتابه **«فيض القدير في شرح الجامع الصحيح»** حيث شرح أحاديث الكتاب شرحاً ممزوجاً بين الفقه والحديث، وتعقّب الإمام السيوطي في أحكامه على الأحاديث، فوافقه في أكثرها وخالفه في بعضها، وليس للباحث الرجوع إلى **«الجامع الصغير»** دون شرحه **«فيض القدير»**.

لقد تعرّض كثير من العلماء المتأخرين للنقد بسبب حكمهم على الأحاديث، وألّفت الكتب في معارضتهم والردّ عليهم، وذلك أن هذا المسلك وَعِرٌ، والعمل فيه شاقٌ وعَسِير، ويتطلّب حفظاً كثيراً للحديث وأسانيده وطرقه واختلاف ألفاظه وبيان علله الظاهرة والخفيّة، وشروطاً علمية عالية، لا تتوفّر في أهل الأزمنة المتأخرة، من أجل ذلك منع الحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) أهل زمانه من التعرُّض للحكم على الأحاديث فقال في كتابه **«مقدّمة ابن الصلاح»**: (ولا يصحّ لأهل زماننا هذا التعرّض للحكم على الحديث، لقلّة بضاعتهم في العلم، وعدم وجود الحفّاظ البصيرين في العلل الخفية، الجامعين لطرق الحديث الواحد).

٢ - دراسة السند والحكم على الحديث:

تجرَّأ كثير من الباحثين في زماننا على الحكم على الأحاديث، جهلًا منهم بقدر أنفسهم، وتقحُّماً على العلم، وإذا سألتَ أحدهم أن يروي لك حديثاً واحداً من حفظه في موضوع من مواضيع العلم بسنده إلى النبي ﷺ لعجز !

والذي دعاهم إلى هذا استقراؤهم طريقة العلماء السابقين في الحكم على الحديث، فوجدوهم يسلكون قواعد محدّدة: وهي أنهم أخذوا من تعريف الحديث الصحيح خمسة شروط يجب توافرها في الحديث وهي: (عدالة الرواة، وضبطهم، واتّصال السند، وخلوّه من الشذوذ، ومن العلّة) فما على الباحث إلا أن يدرس هذه الشروط في حديثه واحداً واحداً، فإذا توافرت جميعها فيه حكم على الحديث أنه صحيح، وإن اختلّ شرط واحد منها أو أكثر حكم عليه بالضعف، وإذا علم الباحث قواعدهم فما عليه إلّا أن يسلكها.

ولكنهم جهلوا أن العلم شيء، والتعالم شيء آخر، وأنه ليس كل شيء أصفر لامع ذهباً، وأن الذهب لا يميِّزه إلّا الصيرفي الحاذِق الماهِر، حتى إن بعضهم يعرفه من رنينه على الأرض بأذنه المرهفة، فمن أين يأتي مُدَّعو العلم بهذه الأذن المرهفة الحساسة الخبيرة الناقدة ؟ إن للحديث صيارفة ناقدون كما للذهب، وإذا كان الإمام ابن الصلاح رحمه الله - وهُوَ مَن هُوَ في العلم - قد قال مقولته الشهيرة منذ ثمانية قرون، فماذا يقول لو وُجِدَ في زماننا، ورأى المُتعالمين، ومُدَّعِي العلم، الذين لا يعرفون للعلم قدراً، ولا لأنفسهم ؟ و«**رحم الله امرأ عرف قدر نفسه**»، ومَن «**عرف نفسه فقد عرف ربّه**».

إنّ باب الاجتهاد في الدين لا يغلقه أحد، ولكنه ليس مفتوحاً على مصراعيه، بل ينبغي ألّا يدخل فيه إلا أهله، وهم من توافرت فيهم شروط الاجتهاد، وإلا لادّعى كلُّ جاهل أو مُغَرِّضٍ العلمَ، ولأفسد دين الله، إما عن جهل، وإما عن علم.

ليس في ديننا أسرار، ولا طلاسم، وليس حِكْراً على أحد دون أحد، ولكن لكلّ إنسان حَدٌّ يجب معرفته والوقوف عنده، وعدم تجاوزه إن كان جاهلًا، وليطلب العلم، وليطمح، وليتقدّم في حفظ الأحاديث بأسانيدها قدر طاقته، وقد اختلف العلماء في لقب «**الحافظ**» فقيل هو الذي يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها، وقيل خمسمائة ألف، وقد كان الإمام أبو زُرْعَة الرّازي (ت٢٦٤هـ) يحفظ ستمائة ألف حديث. ويقول الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) (أحفظ ألف ألفِ حديث). وعندما يصبح الباحث

حافظاً ومجتهداً وأهلاً لما يتكلّم فيه، وبقدر ما يجدّ ويجتهد في طلب العلم ويخلص النية فيه ويتقدّم ويرقى فليحكم على الحديث.

ومن الكتب المساعدة في تخريج الحديث والحكم عليه: «**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**» لمحمود الطحّان، و«**لمحات موجزة من مناهج المحدّثين العامّة**» و«**أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**» كلاهما لنور الدين عتر، و«**تخريج الحديث الشريف**» و«**دراسة أسانيد الحديث الشريف**» كلاهما لعلي نايف بقاعي و«**علم تخريج الحديث ودراسة الأسانيد**» ليوسف المرعشلي.

٣ - كيف يتعامل الباحث مع الحديث:

على الباحث والخطيب والمحاضر والمدرّس والكاتب ألّا يستدلّ في بحثه إلا بالحديث الصحيح والحسن، كي يكتسب كلامُه قيمة وتوثيقاً، وأن يجتنب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كي لا يفقد كلامه قيمته العلمية، لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

ومظانّ وجود الحديث الصحيح هي الصحيحان: للبخاري ومسلم، فإذا وجد الباحث حديثه فيهما أو في أحدهما اكتفى به، ولم يخرّجه من غيرهما، لأنه إن فعل ذلك فإن عمله سيكون حشواً، وتحصيلاً للحاصل، فضَوْء الشمس لا يحتاج إلى دليل، وهناك حالة واحدة يلجأ الباحث إلى تخريج حديثه من غير الصحيحين إذا وُجد عندهما، وهي: اختلاف راوي الحديث، أو لفظه، فيخرّجه في هذه الحالة من غيرهما ويقول (واللفظ لفلان) ويُقصد به اللفظ المذكور في البحث، بعد أن يكون قد ذكر أصل تخريجه من الصحيحين أو أحدهما.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً الكتبُ التي أطلق عليها أصحابها اسمَ «**الصحيح**» أو التزموا ألّا يخرّجوا فيها إلا الصحيح فقط، ومنها «**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**صحيح ابن السكن**» و«**المستدرك على الصحيحين**» و«**المستخرج على صحيحي البخاري ومسلم**» لأبي نُعَيم، و«**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة، والمسمّى بـ«**مسند أبي عوانة**». وقد نقد العلماء أحاديث هذه الكتب واحداً واحداً وبيّنوا أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، وشديد الضعف، فلا يغترّ الباحث بتسمية هذه الكتب، وعليه بعد التخريج منها البحث عن أقوال العلماء في تصحيحها، وإيراد أقوالهم عقب التخريج.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً: السنن الأربعة، لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني،

ومسند الشافعي، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والمنتقى لابن الجارود وغيرها. . . وإذا خرّج الباحث منها وجب ذكر حكم العلماء عليها.

هذا وليعلم الباحث أن الحديث قد يرد من طريقين - أي باسنادين - أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فإذا وُفِّق لتخريج الصحيح منهما، فبها ونعمت، وإذا وجده في كتب الضعفاء أو الوضّاعين، فلا يُسقطه بالكليّة من باله، بل عليه أن يعلم أن مؤلّفي كتب الضعفاء أو الموضوعات قد أوردوا الطريق - أي السند - الضعيف، وأن لهذا الحديث طرقاً أخرى صحيحة، يدلُّه عليها البحث والتفتيش، فلا يتعجَّل بالحكم على الحديث بمجرّد عثوره عليه في أول كتاب يقع في يده، بل عليه متابعة البحث ومواصلته، والكشف عن آراء العلماء والحفَّاظ المتأخرين في هذا الحديث، الذين يذكرون الحديث بجميع وجوهه وطرقه، ويذكرون الحكم النهائيّ عليه.

ومن المعلوم - كما في علم مصطلح الحديث - أن الصحيح نوعان: «**صحيح لذاته**»، وهو ما استجمع شروط الصحة، و«**صحيح لغيره**» وهو الحديث الحسن الذي تعدّدت طرقه وكثرت متابعاته وشواهده فتقوّى بها. و«**حسن لذاته**»، وهو ما خَفَّ ضَبْطُ رجاله عن رجال الصحيح، و«**حسن لغيره**»، وهو الحديث الضعيف الذي انجبر وكثرت شواهده ومتابعاته، فعلى الباحث أن يضع جميع هذه الاعتبارات في باله عند التعامل مع الحديث، فإن عجز عن ذلك لقلّة علمه بالحديث، فليستعن بأقوال الأئمة السابقين فقد قاموا بذلك أتم قيام، وبيّنوا وضع كل حديث في كتبهم، كما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتبه: «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**» و«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**» وغيره. . .

الحكم على رجال الحديث:

يقوم الباحث بدراسة سند الحديث، ويتناول رجاله واحداً واحداً، ويكشف عن حالهم، وعن أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ويجب أن يتحرى الباحث عن ثلاثة أمور: توثيق الرواة، وضبطهم، واتّصال السند.

ومن كُتُب العلماء الأقدمين المُسَاعِدة في ذلك: «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، و«**العلل**» و«**التاريخ**» كلاهما ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، و«**الطبقات**» لخليفة بن خيّاط (ت٢٤٠هـ)، و«**العلل**» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، و«**التاريخ الكبير**» و«**الضعفاء الصغير**» للبخاري (ت٢٥٦هـ)، و«**أحوال الرجال**» للجوزجاني

(ت٢٥٩هـ)، و«**الثقات**» للعجلي (ت٢٦١هـ)، و«**الضعفاء الكبير**» للعقيلي (ت٣٢٢هـ) و«**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ)، و«**المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**» لابن حِبّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ)، و«**الكامل في الضعفاء**» لابن عَدِيّ الجُرْجاني (ت٣٦٥هـ)، و«**الثقات**» لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، و«**الضعفاء والمتروكين**» للدراقطني (ت٣٨٥هـ)، و«**الإرشاد في معرفة علماء البلاد**» للخليلي (ت٤٤٦هـ)..

ومن الكتب المتأخرة الجامعة لأقوال العلماء المتقدّمين أصحاب الجرح والتعديل: «**الكمال في معرفة الرجال**» للمقدسي (ت٦٠٠هـ)، و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت٧٤٢هـ)، و«**طبقات علماء الحديث**» لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، و«**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**» و«**تذكرة الحفّاظ**» و«**ميزان الاعتدال**» وثلاثتها للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**تقريب التهذيب**» و«**تقريب التقريب**» و«**تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة**» و«**لسان الميزان**» وأربعتها لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

يجد الباحث في كُتب المتأخّرين أَمْرَين: (الأول) أقوال العلماء السابقين حول راوٍ واحد مجموعة في مكان واحد، و(الثاني) مجموع شيوخه الذين حدّث عنهم، وتلاميذه الذين حدَّثوا عنه. ويعتبر كتاب «**تهذيب الكمال**» لِلمِزّي من أجمع هذه الكتب، لكنه خاصّ برجال الكتب الستّة. وفي حال كان الراوي من غير رجال الكتب الستة بحث في غيره ك «**تذكرة الحفّاظ**» للذهبي، أو «**ميزان الاعتدال**» له أيضاً، أو«**تعجيل المنفعة**» لابن حجر، أو«**لسان الميزان**» له أيضاً...

وقد قام الحافظان: الذهبي وابن حجر العسقلاني بالحُكم على رواة الكتب الستة في كتابَيْهما «**الكاشف**» و«**تقريب التهذيب**»، فأغنوا الباحث عن الكشف في المصادر القديمة، والتوفيق بين أقوالها، كما أنهما حكما على رجال سائر الكتب في كتابيهما: «**ميزان الاعتدال**» و«**لسان الميزان**».

دراسة اتصال السند:

وتكون بالبحث في مصادر التراجم المذكورة سابقاً في شيوخ الراوي المطلوب، وتلاميذه، فيتأكد الباحث من اتصال سند الحديث الذي يدرس سنده إذا وجد في ترجمته الرجل الذي قبله والذي بعده في السند الذي يدرسه.